الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA

صحيفة أسبوعية اقتصادية

Issue No.556 - 1 of December 2024

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٦/ ١ كانون الأول ـ ديسمبر ٢٠٢٤

عـائـدون

معضلة التسعير في الأسواق السورية

حق المستهلك بالفاتورة وضمان السلعة والجودة والكفالة وخدمات ما بعد البيع

التجار يطالبون بتحرير الأسعار بشكل كامل واقتصاديون يحذرون من هذه الخطوة

الحلاق: لا فائدة من قرارات التسعير لعدم إلتزام السوق بها

د. يوسف: المنافسة الحرة والنزيهة غير متوافرة في ظل الظروف الحالية

محمد الحلاق

د. مظهر يوسف

د. عامر خربوطلي

أيمن مولوي

محمد نذير الحفار

د. هيثم الطاس

■ شادية إسبر - أمير حقوق

تنوعت الآراء والتحليات، وفي مرحلة النقاش لا بد من التوسع لتأخذ الأمور نصابها، وتعطي المخرجات غايتها، حالة شهدتها جلسات الحوار التي أطلقتها وزارة التجارية الداخلية وحماية المستهلك ليكون الجميع شركاء في إعداد قوانين اقتصادية عصرية، كل من موقعه ممارساً للأعمال أم منفذاً للتشريعات أم مشرعاً أم خبيراً، ولأهل الاختصاص أيضاً دور لاستشراف مكامن الخطورة والقوة في أي تغيير، رأي لا بد من سماعه فماذا يقولون عن التوصيات؟

تحرير الأسعار أم بقاء الآلية؟

الأستاذ بكلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور مظهر يوسف الذي تحفظ على إلغاء التسعير خلال جلسات مناقشة المرسوم ٨ (حماية المستهلك)، رأى في تصريح خاص لـ«الاقتصادية» أنه كان هناك غلبة واضحة في التوصيات لمصلحة الفعاليات الاقتصادية وخاصة أن جلسات الحوار تمت بالتعاون مع غرفة تجارة دمشق وغرفة صناعة دمشق وريفها، حيث اجتمعت كل آراء الفعاليات الاقتصادية على إلغاء آلية التسعير المتبعة حالياً وتحرير الأسعار بشكل كامل لجميع المواد، ما جعلنا نتحفظ على هذه التوصية.

في أسباب التحفظ شرح د. يوسف بالقول: تقوم الدول عادة بتقييد حرية تحديد الأسعار لتثبيت استقرار مستويات أسعار المنتجات الضرورية أو ذات الاستهلاك الواسع، ولمكافحة المضاربة والحفاظ على القوة الشرائية للمستهلك، وعند وجود احتكار في السوق، إضافة إلى أنها أداة لضبط السوق من أجل تجنب التعسف وحماية المصلحة العامة للبلاد.

ومن جهة أخرى يتم تحرير الأسعار عندما نصل إلى مرحلة المنافسة الحرة والنزيهة والشريفة والقدرة على منع الممارسات التي تتلاعب بالأسعار، وتابع يوسف: بالتالي لا بد من توافر حرية التعامل داخل السوق وفتح المجال لقوى العرض والطلب لتتفاعل بحرية تامة، وبلد مثل فرنسا ظلت مرحلة مراقبة الأسعار حتى عام ١٩٨٥، بعدها تم إلغاء مراقبة الأسعار وتأسيس المنافسة، ومع ذلك أقر القانون الفرنسي تدخل الدولة لتحديد الأسعار في حالات الزيادات والانخفاضات المفرطة للأسعار بسبب أزمة أو كارثة أو ظروف استثنائية أو وضع غير طبيعي في السوق.

سياسة التسعير لا تضبط الأسواق

من ضمن الاقتراحات في ورقة غرفة دمشق إلغاء المواد ١١ و١٢ و١٣ الخاصة بنظام التسعير، وإلغاء أنظمة التسعير أينما وردت وكل ما يتعلق بها أمر شدد عليه النائب الأول لرئيس غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق معتبراً أن سياسة التسعير غير قادرة على ضبط الأسواق وتحقيق حماية المستهلك، لأن التنافسية ووفرة المواد هي التي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار وتخفيض الأسعار.

من جانبه قال عضو مجلس الشعب محمد نذير الحفار لـ«الاقتصادية»: نحن اليوم بحاجة لقوانين عصرية والهدف منها تحقيق العدالة للأطراف كافة المنتج والمستهلك وهذا الحق كفله الدستور، مؤكداً أن الهدف من النقاش هو الوصول إلى قانون عصري مختصر يحمي الأطراف كافة، والخروج من الأخطاء السابقة.

وحول إلغاء آلية التسعير وأثره في المستهلك، أكد الحفار أن أي قانون تريد أن تدرسه الحكومة تبدأ في ذلك من مصلحة المواطن أولاً، وعندما نريد الحديث اليوم عن إلغاء التسعير هل هو بمصلحة المواطن أم ضده؟ يجب العودة إلى المرسوم ٨ الذي صدر عام ٢٠٢١ ونسأل هل خلال السنوات الثلاث الماضية تم ضبط الأسعار أو تخفيضها؟ الجواب لا، وهذا يعني أن القانون لم يؤد الغاية منه، معتبراً أن السوق المفتوح والعرض والطلب والتنافسية في الأسواق تؤدي إلى خفض الأسعار.

ظروف المنافسة غير متوافرة

برأي الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور يوسف فإن ظروف المنافسة الحرة والنزيهة والشريفة غير متوافرة حالياً في سورية إضافة إلى أن العرض السلعي ليس بالشكل الكافي لترك السوق حراً لكل السلع، لذلك نقترح أن يكون التحرير جزئياً.

وعن التحرير الجزئي شرح بالقول: استثناء السلع الأساسية والإستراتيجية (المواد الغذائية الأساسية، الإسمنت، النقل، المشتقات النفطية.. الخ) من عملية تحرير الأسعار وإبقائها خاضعة للتسعير الحكومي، وبالنسبة للسلع الأخرى التي يتم تحريرها لا بد من الحفاظ على حقوق المستهلك من خلال ضمان حق المستهلك بالفاتورة وضمان السلعة وموصفاتها والكفالة وخدمات ما بعد البيع.

البديل من التسعير تعزيز التنافسية

صحة المدخلات تعطي مخرجات صحيحة، معادلة طرحها الحلاق وشرحها بأن المشكلة تكمن في صحة المدخلات بسبب وجود مشكلة بالفواتير والرسوم الجمركية والمصاريف والأعباء التي يتحملها الإنتاج وأقسام البيع، مع تأكيده بالوقت ذاته أننا غير قادرين على تصحيح المدخلات، بالتالي سيستمر الخطأ بالمخرجات، مشدداً على الحاجة لتصحيح وتعديل أعمدة البيت الداخلي للقطاع الاقتصادي من جمارك وآلية استيراد ووزارة تجارة داخلية وضرائب دخل والمصرف المركزي والتمويل.

وعن البديل من قرارات التسعيريّن النائب الأول لغرفة تجارة دمشق عدم وجود فائدة من قرارات التسعير لعدم التزام السوق بها، واقترح أن يكون البديل تعزيز التنافسية في الأسواق ووفرة المواد، وأضاف: الإعلان عن السعر حسب مدخلات التاجر لتكون مخرجاته صحيحة هو أهم خطوة، ومن ثم إلزام البائع بإعطاء المستهلك الفاتورة كخطوة ثانية لحماية منتجنا الوطني والربط بين جميع هذه الأمور سيفيد الأسواق لنصل حتماً إلى نتائج مفيدة، وأن تطبيق هذه المقترحات سيخفض الأسعار في الأسواق بنسبة ١٠ بالمئة، وفق تأكيده.

بدوره مدير غرفة تجارة دمشق الدكتور عامر خربوطلي جدد التأكيد خلال تصريح لـ«الاقتصادية» على موضوع المصطلحات والمفاهيم، بمعنى ما تعريف المواد الأساسية، ما تعريف المخالفات الجسيمة، التسعير وآلياته؟، وبالوقت ذاته المفهوم العام لقانون عصري يناسب اقتصاد السوق الاجتماعي وهذا الاقتصاد يعتمد على ٣ ركائز المنافسة والتنافسية وقوى العرض والطلب، وقال: التنظيم يأتي من خلال الإعلان عن السعر والتقيد بالمواصفات، متسائلاً هل آلاف المخالفات وعقوبات السجن أدت لإعادة توازن الأسواق أو إلى انخفاض الأسعار؟.. أبداً، فانخفاض الأسعار يكون بالوفرة والتنافسية والمنافسة، لافتاً إلى أنه لدينا شريحة تجارية وصناعية من المهم جداً أن تبقى في البلد وتستمر بالعمل وأن ترتاح في ممارسة الأعمال وألا تتعرض لعقوبات قاسية، فالسجن لمدة يوم كالسجن لسنتين، القضية ليست المدة بل العقوبة بذاتها، لافتاً إلى أن هدف العقوبة إعادة الأمور إلى نصابها فهل عادت؟ بكل بساطة ما بعد العقوبة هو المغادرة إلى خارج البلاد.

حقوق المستهلك

بالنسبة لموضوع العقوبات والغرامات، أكد يوسف حول عقوبة الحبس بوجوب أن تقتصر على المخالفات التي تسبب إصابة الشخص بعاهة مستديمة أو مرض مزمن أو تؤثر في صحة المستهلك، مع العلم أن عقوبة السجن في قوانين عدد من الدول العربية: لبنان- الأردن- مصر- الإمارات- البحرين.

وتابع أما بالنسبة للغرامات فيجب أن تكون متناسبة مع قيمة السلعة بدلاً من أن تكون مبلغاً محدداً حتى تشكل رادعاً للتاجر أو المورد، من جهة أخرى يجب أن تتضمن حداً أدنى لقيمتها، ويتم اعتماد أيهما أعلى، وفي هذه الحالة لا يكون هناك ضرورة لتعديل قيم الغرامات كل فترة مع كل تضخم حاصل، أيضاً يتكون الغرامة متناسبة مع قيمة السلعة موضوع المخالفة بدلاً أن تكون موحدة كل السلع.

لا بطء بانسيابية المواد

عن انسيابية السلع وتأثيرها في التنافسية؟ برأي عضو مجلس الشعب الحفار لا بطء بانسيابية المواد متسائلاً كم مشاة وكم منتجاً كم مستورداً خرج من سوق العمل خلال السنوات الماضية نتيجة هذا القانون وعقوبة السجن والتسعير وغيرها من أمور؟ كاشفاً أن العدد أكثر من ١٢ ألفاً خرجوا من السوق خلال ٣ سنوات، ومعتبراً أن فتح السوق وخلق التنافسية فيه سيؤدي لخفض الأسعار وهذا من مصلحة المستهلك.

من جانبه أضاف خربوطلي: نريد خلق بيئة مريحة لممارسة الأعمال وتشجع على افتتاح الأعمال الجديدة وشعور من يريد ممارسة الأعمال بالثقة والطمأنينة، معتبراً بالوقت ذاته أن التوعية موضوع مهم جداً بإنذار أو تنبيه لأن التاجر قد لا يكون ملماً بكل تفاصيل القوانين.

أمر مهم أثاره الدكتور يوسف بأن التوصيات تجاهلت بعض المواضيع غير المدرجة بالمرسوم مثل كيفية التعامل مع السلع المستعملة أو المجددة، والمحتوى الإعلاني الموجه إلى الأطفال، إضافة للشروط المحظورة في العقود، والخطأ في التركيب، والممارسات التجارية المجحفة.

وعن مقترحاته لتنظيم الأسواق والأسعار، قال يوسف: البداية في مثل هذه الظروف هي الإلزام بتداول الفواتير ولكل الحلقات الوسيطة، والغاية ضبط الممارسات وتحديدها بدقة عند أي حلقة تجارية، وبعدها يتم الانطلاق لإيجاد حلول لضبط السوق.

نسي حماية الأسر المنتجة

نائب رئيس غرفة تجارة ريف دمشق محمد خير السريول اعتبر قانون حماية المستهلك، من أسوأ القوانين التي حدثت لأنه ينظر فقط إلى حماية المستهلك ونسي حماية الأسر المنتجة وحماية الأشخاص العاملين مع الصناعيين والتجار، فعند حبس أي صناعي أو تاجر وهو يملك أماكن عمل تضم عدداً كبيراً من العمال المسؤولين عن مصاريف عائلاتهم، بالتالي لم ينظر القانون لناحية خسارة هؤلاء العمال لعملهم ومصدر رزق أسرهم، ولم يراع نتائج حبس التاجر أو الصناعي في مكان يجمعه بالمجرمين وغيرهم، مؤكداً ضرورة دراسة حماية العمال وأصحاب الأسر مع حماية المستهلك.

تطوير القوانين التجارية

في حوار خاص مع «الاقتصادية»، رأى مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق نائل اسمندر أن النقاشات مهمة جداً لأن تكون قوانينا التجارية متطورة وتناسب الواقع، والمأمول من هذه الجلسات الخروج بقانون عصري يرضي جميع الأطراف، وأن تكون قابلة للتحقيق، فإذا لم تكن كذلك فهي مضيعة للوقت.

الأهم تعديل القوانين وانسجامها مع بعضها البعض وألا تتعارض في عملها لإزالة العقبات، وفق نائب رئيس غرفة تجارة ريف دمشق، الذي أكد خلال حديثه مع «الاقتصادية» أن الحكومة السورية من خلال تعديل هذه القوانين وإشراك التجار والصناعيين والمدراء العامين والأساتذة الجامعيين والخبراء في ذلك تقف بوجه الحرب الشرسة على الاقتصاد السوري.

عدم احتكار العلامات الفارقة

فيما يخص قانون العلامات الفارقة والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية، يعتقد اسمندر أن هذا القانون أمر تقني يهتم به الصناعيون للحفاظ على علاماتهم التجارية، وسورية اهتمت كثيراً بموضوع العلامات الفارقة حتى لا يتم تداخل بيننا وبين الدول المجاورة بالعلامات، وخاصة أن سورية منتسبة لاتفاقية باريس المتعلقة بحماية الملكية الصناعية، مضيفاً: اليوم نرى رأي التجار والصناعيين والخبراء بهذا القانون، من خلال الملاحظات المقترحة على تطبيقه، وانتساب سورية لعدة منظمات لحماية العلامات الفارقة يضمن حق التجار والصناعيين بعلاماتهم.

وحول الطروحات لقانون العلامات الفارقة، كشف السريول وجود عدة عقبات سابقة أمام هذا القانون، كتعدد الجهات المعنية بالوصاية على العلامات الفارقة، مثل وزارة الثقافة والتعليم والصناعة والتجارة الداخلية، وبالتالي يتطلب توحيدها بمكان واحد، وأن يواكب القانون عصر المعلومات والإنترنت، فبدلاً من النشر في الصحف العادية أن يتم النشر بالصحف الإلكترونية، وأن تتم الشكاوى عبر الإنترنت.

السرويل أضاف: الأهم عدم احتكار علامات تجارية لأشخاص لا يعمل بها ولكن تحجز وتباع لتجار آخرين، وهو قانون جيد في الحقيقة، ولكن يجب تعديله بما ييسر العقبات التي تعرقله مجدداً التأكيد على ضرورة أن يتواكب مع عصر المعلوماتية الحديث.

شطب العلامة غير المستخدمة

برأي عميد كلية الحقوق السابق في جامعة دمشق وأستاذ القانون التجاري الدكتور هيثم الطاس فإن بعض المقترحات التي طرحت لبعض التعديلات على حق، كرفع الحد الأدنى للغرامات المالية لقانون حماية العلامات الفارقة، حيث الغرامات تعتبر الآن زهيدة لا تتماشى مع الوقت الحالي.

ولفت د. الطاس في حوار مع «الاقتصادية» إلى أهمية إدخال نص يتعلق بشطب العلامة غير المستخدمة يختلف عن النص حالياً الذي يقضي بإلغاء العلامة من المحكمة في حال مرور ٣ سنوات من تاريخ التسجيل في حال عدم الجدية باستخدام العلامة المرخصة، مشيراً إلى أن المداخلات كشفت عن وجود الكثير من الأشخاص الذين سجلوا على علامات وهي غير مستعملة، يلجؤون لبيعها بمبالغ كبيرة، لذلك يجب إعطاء مهلة قصيرة لإثبات جدية الاستخدام وإمكانية الشطب.

رأسمال معنوي

العلامة الفارقة هي رأسمال معنوي ومادي، وفق توصيف أستاذ الاقتصاد في جامعة تشرين الدكتور حيان سلمان خلال حديثه لـ«الاقتصادية» على هامش الجلسات الحوارية لريف دمشق لافتاً إلى أنه تم التركيز على الدمج بين الغرامات من جهة والسجن من جهة أخرى للتكرار في العلامات الفارقة وتشابهها.

وكشف د. سلمان أن القانون حظي بمناقشة واسعة ما سينعكس على النتائج، وأن النقاشات أوجبت التمييز بين العلامة الفارقة المحلية والخارجية، وتناولت المدد المسموحة ورسوم الطابع، إضافة للمطالبة بتسهيل الإجراءات، وعلى أن تكون وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك هي المسؤولة عن الموضوع.

وحول طرح فكرة تأييد تقليد بعض العلامات لأنها أرخص مادياً، شدد د. سلمان بالقول: يجب ألا نعتمد على التقليد، ويجب حساب العلامة الفارقة إن كانت داخل سورية أو خارجها عبر الوكيل القانوني.

لحماية العلامات الشهيرة أكثر

أمين سر غرفة صناعة دمشق وريفها أيمن مولوي يرى أن قانون العلامات الفارقة الذي صدر عام ٢٠٠٧ جيد وإيجابي جداً بفترة صدوره، لكن بعد مرور ١٧ عاماً على صدوره، حتماً ظهرت بعض الأمور خلال التطبيق العملي تحتاج للتعديل.

وعبر مولوي لـ«الاقتصادية» عن اعتقاده باحتمال وضع بعض البنود للعلامات التجارية المحلية التي أصبحت شهيرة لإعطائها حماية أكثر، وبأن العقوبات بيسر العقبات التي تعرقله مجدداً التأكيد على ضرورة أن يتواكب مع عصر المعلوماتية الحديث.

سجل المتجر في قانون التجارة

حول قانون التجارة، تركزت الطروحات والرؤى على المتجر، إذ كان غير واضح، وسجل المتاجر يعاني الصعوبات والعقبات الكبيرة، وعدم تفهم الناس بند ملكية المتجر، فيفترض وجود أماكن معينة للمتاجر، لأن الحالة المعنوية للمتاجر أساسية أكثر من الحالة العقارية، حسبما أشار نائب رئيس غرفة ريف دمشق.

إضافات على قانون الغرف

وعن باقي القوانين المطروحة للنقاش، تحدث مدير غرفة تجارة دمشق د. عامر خربوطلي عن قانون غرف التجارة واقترح وجوب إضافات عليه من ضمنها مهام ومسؤوليات الغرف المتطورة في العالم، بمعنى يجب أن نأخذ أهم المتغيرات العالمية بمهام ومسؤوليات ونشاطات الغرف في العالم باعتباراتها جهات نفع عام، وبالوقت ذاته إعطاؤها مساحة من الحرية، كما أضاف: لسنا مع وضع جميع الإجراءات.. الانتخابات وغيرها وتفصيلاتها في القانون، إذ يمكن أن تكون بنظام داخلي أو تنفيذي أما القانون فيضع الخطوط العامة.

وأكد الدكتور خربوطلي ضرورة أن يتوضح في قانون الغرف دورها بقضايا ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والاستشارات والتدريب ومعلومات الأسواق وبنك المعلومات وتنظيم المهن، جميعها يجب أن تدخل في صلب القانون لتقوم الغرف بخدمة هذا القطاع، وأن تكلف الغرف ضمن مسؤولياتها متابعة هذه النشاطات والأعمال والخدمات، وهنا نجد غرفاً قوية تعتبر مستشاراً اقتصادياً للحكومة وهي بالوقت ذاته غرف رشيقة فعالة والأهم أنها ممثلة لأصحاب الأعمال.

وبرأي الدكتور خربوطلي أن في قانون غرف التجارة مواد جيدة جداً لكن حاجة لإعادة نظر كقضية التأمينات الاجتماعية، حيث يمكن وضع التأمينات الاجتماعية كخيار للترفيع من درجة إلى أخرى، وأن تكون التأمينات الاجتماعية متناسبة مع نوعية النشاط، وتصنيف النشاطات اليوم هو تصنيف عالمي.

د. خربوطلي: التنظيم يأتي من خلال الإعلان عن السعر والتقيد بالمواصفات

مولوي: وضع بنود تحمي أكثر العلامات التجارية المحلية الشهيرة وتعديل الغرامات

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٦/ ١ كانون الأول ـ ديسمبر ٢٠٢٤

رؤية تجار دمشق بقانون الشركات

الشركات المساهمة تعاني نقص التمويل والبيروقراطية ونقص مهارات الموارد البشرية

اقتراح استحداث شكل جديد من أشكال الشركات تحت اسم «المساهمة المبسطة»

عدم تناسق التشريعات تحدٍّ أمام تحويل الشكل القانوني من شركات الأشخاص إلى شركات الأموال

■ شادية إسبر

بعد الانتهاء من مناقشة قانون حماية المستهلك نوقش خلال جلسات الحوار في دمشق قانون الشركات في جلستين يومي الأربعاء ٢٧ والسبت ٣٠ تشرين الثاني، وتدرجت المداخلات والنقاشات من الشكل العام والهوية الاقتصادية إلى التفاصيل الإجرائية لما للشركات من أهمية في مرحلة إعادة الإعمار، وبمقترحات متنوعة ركزت على تذليل العقبات ومواجهة التحديات التي تعوق الانتقال إلى الشركات المساهمة، واقتراح نوع جديد باسم «الشركة المساهمة المبسطة» التي رأى مقدمو فكرتها أنها تناسب رأس المال الجريء والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يعول عليها لتكون عماد الاقتصاد في هذه المرحلة، واللبنة التي تؤسس عليها المشاريع الكبرى، في محصلة مداخلات تؤكد وجوب الوصول إلى تشريعات توفر بيئة استثمارية جاذبة.

غرفة دمشق: إعادة تشكيل التشريعات كافة

في جلسة الحوار الخاصة بتعديل قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١، أكد النائب الأول لرئيس غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق ضرورة تحديد هوية الاقتصاد السوري، للمساهمة بتطوير الشركات المساهمة وأخذها المنحى الإيجابي والتصاعدي، وتأمين بيئة الاستثمار.

الحلاق رأى وجوب النظر بإعادة تشكيل كل التشريعات الموجودة حالياً، داعياً إلى دعم الشركات الصغيرة والناشئة، وتطوير البنية التحتية ومعالجة الفساد، حيث اعتبر تحقيق هذه الأمور فرصة عوامل مهمة للشركات المساهمة لتلعب دوراً كبيراً بإعادة الإعمار وتحقيق التنمية.

الشركات الصغيرة والمتناهية تحتاج إلى المرونة

منح الشركات متناهية الصغر والصغيرة مرونة أكبر، ركز عليه الحلاق عندما قدم أفكار غرفة دمشق.

وفي رؤية دمشق استحداث شكل جديد من أشكال الشركات تحت مسمى «الشركة المساهمة المبسطة»، وفق مداخلة قدمها مدير عام الغرفة الدكتور عامر خربوطلي موضحاً الرؤية أنها لتلبية احتياجات رواد الأعمال، وتناسب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورأس المال الجريء، كما تحدث عن أهمية أن تكون مديرية الشركات تابعة لوزارة العدل، وفق رأيه.

جانب آخر سلط عليه الضوء الدكتور خربوطلي وهو موضوع الترخيص لمؤسسات متخصصة لتقديم الاستشارات القانونية ومعالجة أوضاع الشركات لجهة إجراءات التسجيل والحل والتصفية، وإعادة الاعتبار لشركات المحاصة.

■ حماية الملكية الفكرية تحظى باهتمام حكومي لدعم الابتكار وتعزيز الثقة الاستثمارية

■ العقوبات قاسية مقارنة بالأفعال وضرورة إعادة دراسة موضوع الشركات الخارجية

ماذا في الورقة الدمشقية لقانون الشركات؟

«الاقتصادية» حصلت على نسخة من مذكرة غرفة دمشق التي قدمتها لوزارة التجارية الداخلية وحماية المستهلك وفيها رؤيتها لتعديل المرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ المتضمن قانون الشركات، حيث جاء تحت ١٩ فقرة رؤية لوجوب أن يعكس قانون الشركات الجديد القواعد التالية، كما جاء تحت ٣٠ بنداً ملاحظات تفصيلية تطلب الغرفة لحظها بالقانون الجديد:

تأييد تأسيس الشركات المساهمة

– تؤيد الغرفة تنشيط تأسيس الشركات المساهمة وتشجيع تفعيل ثقافة الادّخار عن طريق شراء الأسهم نظراً لميزاته الإيجابية الجزئية والكلية، إلا أن هذا الموضوع يعتمد على تحسين بيئة الاستثمار وخلق فرص الربحية، وتكوين صورة إيجابية حول عملية توزيع الأرباح على المساهمين وخاصة صغار المساهمين، حيث أنه لم يتم توزيع أرباح على الكثير من المساهمين في الفترات الماضية.

– من جهة أخرى تواجه الشركات المساهمة في سورية مجموعة من التحديات أبرزها: نقص التمويل، العقوبات الدولية البيروقراطية المعقدة، صعوبة في الحصول على التراخيص اللازمة، نقص المهارات المطلوبة لدى الشركاء والمؤسسين، صعوبة تأمين الموارد البشرية المؤهّلة، ما يتطلب إيجاد الوسائل الكفيلة بمواجهة هذه التحديات.

– ينظر قطاع الأعمال بإيجابية تجاه تحويل الشكل القانوني من شركات الأشخاص إلى شركات الأموال، إلا أن أكبر تحدٍ يواجه هذه العملية هو عدم تناسق التشريعات فيما بينها، بالإضافة لعدم أخذ حقوق الملكية الفكرية كالعلامات الفارقة بعين الاعتبار لدى تقييم الأصول.

ما يخص الأسهم

– منح المرونة الكافية للشركات من خلال إزالة القيود في جميع مراحل التأسيس وممارسة النشاط والتصفية والحل وتداول الأسهم.

– جواز قيام الشركاء أو المساهمين بتقديم حصص أو أسهم في الشركة إلى شخص مقابل قيامه بعمل أو خدمة تعود بالنفع على الشركة، والسماح بتوزيع الأرباح بتوزيع أرباح عيناً سنوياً على الشركاء والمساهمين.

– جواز تقسيم الأسهم أو تجزئتها إلى أسهم ذات قيمة اسمية أقل، أو دمجها، بحيث تكون الأسهم ذات قيمة اسمية أعلى.

– «مساهمة مبسطة» وميثاق عائلي وتخصيص المحتوى الابتكاري والتكنولوجي.

– استحداث شكل جديد من أشكال الشركات تحت مسمى «الشركة المساهمة المبسطة»، لتلبية احتياجات رواد الأعمال، وتناسب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورأس المال الجريء، وتعد شركات المساهمة المبسطة من أحدث الشركات انتشاراً في العالم.

– تمكين الشركات العائلية من إبرام ميثاق عائلي لتنظيم الملكية العائلية في الشركة وحوكمتها وإدارتها وسياسة العمل وسياسة توظيف أفراد العائلة وتوزيع الأرباح والتصرف في الحصص أو الأسهم وآلية تسوية المنازعات أو الخلافات وغيرها، لضمان تحقيق الاستدامة لتلك الشركات، وخاصة عند وفاة أحد الشركاء المتضامنين.

– الاهتمام بالشركات غير الربحية والشركات الاجتماعية التي تهدف لإدارة مرفق عام، نظراً لأهمية هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم تنظيم هذا القطاع الحيوي بما يضمن تمكينه وتحقيق استدامته.

– تطوير أحكام التحول والاندماج بين الشركات، وإتاحة إمكانية تقسيم الشركة إلى شركتين أو أكثر، واتخاذ الشركات الناشئة عن التقسيم أي شكل من أشكال الشركات.

– تخصيص جزء من قانون الشركات المقترح خاص بإنشاء الشركات الناشئة الجديدة من رواد الأعمال ذات المحتوى الابتكاري والتكنولوجي من ناحية التأسيس – الممارسات – حاضنات الأعمال – مسرعات الأعمال – التحالفات الإستراتيجية)، نظراً لأنها تتطلب بيئة تختلف عن بيئة الشركات التقليدية.

تناغم التشريعات والتبعية للعدل

– أهمية أن تكون مديرية الشركات تابعة لوزارة العدل.

– الترخيص لمؤسسات متخصصة بتقديم الاستشارات القانونية ومعالجة أوضاع الشركات لجهة إجراءات التسجيل والحل والتصفية إلخ، وأن يتاح لهذه المؤسسات الوكالة عن الشركة في تنفيذ هذه الإجراءات.

– من الضرورة بمكان خلق حالة من التناغم بين التشريعات الناظمة للعمل التجاري، وبشكل خاص «قوانين التجارة – الشركات – تنظيم الغرف».

– تفعيل الدور التنموي للإدارات المحلية فيما يتعلق بإجراءات تسجيل الشركات، من خلال التسجيل في الوحدات الإدارية، وتكون العودة للوزارة بأسلوب الإعلام.

– إعادة الاعتبار الشركات المحاصة التي يدخلها الأشخاص الممنوع عليهم مزاولة التجارة.

ملاحظات لإدراجها ضمن القانون

في المذكرة الدمشقية مجموعة من الملاحظات التي ترى غرفة التجارة إدراجها ضمن مواد القانون الجديد أو تعديل المواد الواردة في القانون الحالي هي:

– المادة /٣/ تقترح إضافة عبارة في الفقرة /٢/ تشير إلى تسجيل الشركات في غرف التجارة وإبراز شهادة التسجيل في الغرفة عند التسجيل في السجل التجاري بما يتواءم مع أحكام القانون /٨/ لعام /٢٠٢٠/ وتعديلاته بهذا الخصوص، وبحيث يتم ربط الشركات بالسجل التجاري وغرف التجارة بأن واحد، كما من الأفضل استبدال عبارة (المسجود) بعبارة أفضل وتؤدي المعنى.

– المادة /٥/ إضافة صفة (البسيطة) إلى شركات التوصية.

– إضافة عبارة إلى الفقرة رقم /٧/ من المادة /٧/ بحيث تعتبر الشهادات الصادرة عن أمين سجل الشركات سنداً رسمياً بعد انتساب الشركة إلى غرفة التجارة.

– إعادة الاعتبار الشركات المحاصة التي يدخلها الأشخاص الممنوع عليهم مزاولة التجارة.

التفريق والشركاء والمساهمون

– يجب النص في المادة /٢٠/ على تعيين المصفي بصفة العجلة وفي غرفة المذاكرة عندما تختص المحكمة بذلك.

– المادة /٢٥/ الفقرة /٢/ نصت على أن يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء والمساهمين كل بنسبة حصته من رأس المال ويتحمل الشركاء المتضامنون نصيبهم في الخسائر وفقاً لحصتهم في رأس المال، ولابد من لحظ ما يلي:

التمييز بين الشركاء والمساهمين فحين يشمل مصطلح (شركاء) كلاً من شركاء شركات الأشخاص وشركات الأموال، فإن مصطلح (مساهمين) قاصر على شركاء الشركات المساهمة ولكل من هذين النوعين أحكام من حيث الحقوق والواجبات.

تحمل الشركاء المتضامنين الخسائر حسب حصتهم في رأس المال يتناقض مع أحكام المسؤولية التضامنية للشركاء المتضامنين في شركات الأشخاص.

– المادة /٢٦/ اعتبرت المصفي مسؤولاً إذا أساء (تدبير شؤون الشركة)، وهو مصطلح غريب عن التشريع السوري، حيث أن ظاهر مسؤولية المصفي من النوع التقصيري، فالأفضل أن تعدل صياغة المادة بحيث يكون المصفي مسؤولاً إذا أخل بعناية الرجل المعتاد.

– تضمنت الفقرة /9/ من المادة /٣٤/ مصطلح (الوزارة المعنية) من دون بيان المقصود بهذا المصطلح.

– من الأهمية الإشارة في المادة /٤٠/ حول وفاة الشريك إلى حالة عدم رغبة أحد ورثة الشريك المتضامن في السبب عن الاستمرار في الشركة وكيفية الخروج منها والحصول على حقوقه.

– لم تذكر المواد المتعلقة بشركة التضامن أسس توزيع الحصص في حال تقديم رأسمال من شريك وخبرة أو عمل من شريك آخر (شريك مضارب).

– تعديل المادة /٤٤/ لتصبح بعنوان شركة التوصية البسيطة.

– إضافة مادة ضمن أحكام شركة (التوصية) بعدم جواز اكتساب الشريك الموصي صفة تاجر كما هو الحال في شركات التضامن.

– أجازت المادة /٤٨/ تحويل الشريك الموصي إلى شريك متضامن من دون أن تبين مسؤوليته عن التزامات الشركة السابقة على تحول صفته إلى متضامن وإن كان ظاهر النصوص السابقة يوحي بأن مسؤوليته التضامنية مقتصرة على الالتزامات الناشئة بعد اكتسابه هذه الصفة، إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أنه لم يكن أميناً عن الشركة بشكل كامل.

– أجازت المادة/٥٣/ إثبات شركة المحاصة إثبات عقد شركة المحاصة بجميع طرق الإثبات المقبولة في المواد التجارية، وتقترح أن يكون هناك حالة حصرية ترتبط بإثبات أحد الشركاء وجود الشركة في مواجهة الآخرين بالكتابة وإن كان ذلك يخالف ما تذهب إليه القوانين والاجتهادات إلا أنه أقرب للواقع وأحفظ للحقوق.

– أجازت المادة /٥٥/ تكوين شركة (الشخص الواحد محدودة المسؤولية)، وهو موضوع نقترح إعادة النظر فيه لكونه يفتح باباً للإضرار بذوي النية الحسنة ممن سيتعاملون مع مؤسسات فردية واقعية لا ضمان لها سوى موجوداتها، كما أنه يتعارض مع تعريف الشركة في القانون المدني.

– من الأهمية في المادة ٦٧–٦٨ حول إدارة الشركة محدودة المسؤولية الإشارة إلى عدد أعضاء مجلس المديرين (حد أدنى وحد أقصى) بشكل يتناسب مع عدد أعضاء الشركة.

– يجب الإشارة إلى من تنطبق عليهم صفة التاجر (مجلس إدارة الشركة محدودة المسؤولية أو مجلس المديرين أو المدير).

العقوبات قاسية

– رتبت المادة /٨٥/ عقوبة جرم الاحتيال على عدم ذكر عبارة /شركة محدودة المسؤولية/ بعد اسم الشركة أو عدم إضافة العبارة المذكورة إلى المعلومات التي يجب على الشركات إدراجها في مطبوعاتها وإعلاناتها وعقودها؛ هذه العقوبة قد تصل للحبس خمس سنوات والغرامة أيضاً وهي عقوبة قاسية جداً نسبة للجرم، وخاصة أن العقوبة نفسها ترتبت لجرائم أكبر، لذلك نقترح استبدالها بغرامة عالية أو بحبس لا يتجاوز السنة أو بأحدهما.

– حددت المادة /٩١/ القيمة الاسمية للسهم الواحد في الشركات المساهمة بمبلغ مئة ليرة سورية والواقع أن هذا الحكم منذ صدوره أدى لإرباك لدى سوق الأوراق المالية ولدى الشركات المساهمة، عدا أن وضع حد أدنى لسعر السهم عملية غير معمول بها عالمياً، إذ يجب أن يترك تحديد قيمة السهم الاسمية لعوامل أخرى غير نص القانون، وإذا كان المشرع يرى الاستمرار بنهج تحديد الحد الأدنى، فالأفضل ألا يكون ذلك بنص القانون، وإنما تفويض جهة تنفيذية بذلك، وأن تطلب تشكيل لجنة لهذا الغرض تكون الجهات ذات العلاقة ممثلة فيها.

– تعديل الفقرة /٥/ من المادة /١٢١/ حيث تصبح: تحرر إسناد القرض بالليرة السورية ما لم تجز الوزارة إصدارها بعملة أجنبية.

– تعديل الشرط الثاني لعضوية مجلس إدارة الشركة المساهمة المغفلة بحيث يصبح ألا يكون قد حكم في السنوات العشر الأخيرة بأي عقوبة جنائية أو جنحة شائنة.

– ورد في المادة /١٢٧/ البند رقم /٦/ الضمانات الخاصة للدين الذي يمثله السند (إن وجدت)، ونقترح يجب إلغاء كلمة (إن وجدت).

– بيان نصاب الأغلبية المقصودة في المادة /١٥٩/ وسواها بأنه «الأغلبية المطلقة» منعاً لأي لبس.

– العقوبات التي أتت بها المادة / ٢٠٣/ شديدة قياساً إلى الأفعال التي تترتب عليها، كما أنها تلزم بالحبس والغرامة ونقترح بهذا الصدد تخفيض العقوبات والخيار بين الحبس والغرامة.

الشركات الخارجية

– فيما يتعلق بالباب الثامن حول الشركات الخارجية من الأهمية إعادة دراسة هذا الموضوع، لأن الشركة الخارجية وإن كان مؤسسوها سوريين، فهي شركة غير سورية لكونها خارج نطاق وأراضي سورية، ولا تخضع لأحكام قانون الشركات السوري، بل إلى قانون الشركات في البلد الذي تعمل فيه، وإلا فسيكون هناك ازدواجية، وإن أي فرع لها في سورية يعتبر فرعاً لشركة أجنبية وتخضع لأحكام إجراءات التسجيل لفروع الشركات الأجنبية.

– من الأهمية توضيح موضوع المعاملة الضريبية على ميزانيات شركات التضامن والتوصية عند تحولها إلى شركات محدودة المسؤولية أو مساهمة ومعاملتها معاملة خاصة لتسهيل وتحفيز عمليات التحول المادة /٢١٢/.

العلامة الفارقة بريف دمشق

وفي ورشات العمل التي أطلقتها التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق، ناقشت اللجنة الفرعية المختصة تعديلات قانون حماية العلامة الفارقة رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧، بما يعزز مفهوم حماية الملكية ويواكب التطورات في الأسواق المحلية والدولية، كما ناقشت الورشة أهمية القانون مع التركيز على الثغرات والنقاط التي بحاجة إلى تعديل، وأكد المشاركون ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية من أجل الوصول إلى تعديلات توازن بين حقوق الأطراف كافة.

وبعد أن قدم حديثه بالتأكيد أن قانون حماية العلامة الفارقة يحتوي على العديد من النقاط الإيجابية التي تسهم في حماية حقوق العلامات التجارية، وتعزز الثقة في الأسواق المحلية، أكد رئيس غرفة تجارة ريف دمشق أسامة مصطفى أن هناك نقاطاً تتطلب تعديلات لتواكب التغيرات السريعة في البيئة التجارية والاقتصادية، منها أن يتم منح العلامة التجارية المطلوبة بشكل مؤقت لفترة زمنية محددة لا تتجاوز السنة، يقوم خلالها صاحب العلامة بإثبات استخدامه لها بطرق الإثبات المتاحة كافة، ويتم بعد ذلك منحه العلامة التجارية لمدة زمنية أكبر أو يتم سحبها منه في حال عدم إثبات استخدامه لها، وذلك بهدف مكافحة سوق الاتجار بالعلامات الفارقة ولضمان استخدامها من قبل من يتقدم للحصول عليها.

ميزات القانون وضرورة تطبيقه بصرامة

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق نائل إسمندر قدم شرحاً عن ميزات القانون رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ المعدل للمرسوم ١٩٤٦، وقال إنه يعزز حماية العلامات التجارية والملكية الفكرية في سورية، حيث أكد التزام سورية المعايير الدولية من خلال عضويتها في منظمة الويبو واتفاقية مدريد، ما يضمن حقوق المستثمرين المحليين والدوليين، لافتاً إلى أن حماية الملكية الفكرية تحظى باهتمام حكومي لدعم الابتكار، وتعزيز الثقة الاستثمارية، وحماية العلامات التجارية من التقليد.

وعن ميزات القانون ذاته تحدث أستاذ القانون التجاري بجامعة دمشق الدكتور هيثم الطاس حول أهمية القانون في حماية الملكية الفكرية، وخاصة العلامات التجارية، حيث يقي تسجيلها وحمايتها من التقليد والتعدي، ما يعزز بيئة الأعمال ويحفز الابتكار، كما أشار إلى دور القانون في جذب الاستثمارات من خلال توفير ضمانات قانونية للمستثمرين.

الاقتصادية AL-IQTISSADIYA
تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

المشرف العام
عبد الفتاح العوض

مدير التحرير
هني الحمدان

المدير الفني
لارا عبد الكريم توما

المدير المسؤول
نبيل زريق

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥ –٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨ –٠١١

رواتب المتقاعدين.. إعانة معيشة

تعويضات مخجلة لا تتناسب مع المهن وخدمات السنين

مدير «التأمينات الاجتماعية» لـ«الاقتصادية»: عدد المتقاعدين 840 ألفاً و116 مليار ليرة معاشات تقاعدية شهرياً

■ أمير حقوق

لا شك أن الواقع الاقتصادي المرير أرخى بظلاله على واقع الرواتب والأجور، وخاصة في ظلّ التضخم الكبير الذي يضرب الاقتصاد السوري، والتي أدى لمستويات محددة من الركود في الأسواق.

الأمر الذي ينعكس سلباً على واقع المتقاعدين، إذ تعد الرواتب التي يتقاضونها شهرياً لا تكفيهم ربما لشراء احتياجاتهم الدوائية الشهرية، بعيداً عن مصاريف المعيشة التي تعد تحدياً كبيراً لأرباب الأسر والعائلات.

«الاقتصادية» تفتح ملف رواتب المتقاعدين، من خلال معرفة أعداد المتقاعدين والكتلة النقدية التي ترفع لهم، إضافة لمتطلبات واقع رواتبهم وما الخدمات الاقتصادية التي يجب أن تتوافر لهم.

أحد الصحفيين المتقاعدين، «فضل عدم كشف اسمه» كشف لـ«الاقتصادية» أن راتبه التقاعدي لا يتجاوز ٥٠ ألف ليرة سورية، والتي لا تكفيه لسد احتياجاته ليوم واحد فقط، على حين أن المهندس يتقاضى نحو ٣٤٠ ألفاً كراتب تقاعدي، والمحامي نحو ٤٠٠ ألف، مطالباً اتحاد الصحفيين ووزارة الإعلام للتحرك بسرعة للنهوض بواقع الصحفيين المتقاعدين أسوة بباقي الاتحادات والنقابات.

١١٦ ملياراً شهرياً

بدوره، مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية جعفر السكاف، أوضح في حوار خاص لـ«الاقتصادية» أن عدد المتقاعدين بلغ ٨٤٠ ألف متقاعد، ويتم صرف ما يقرب من ١١٦ مليار ليرة سورية شهرياً كمعاشات تقاعدية لهم.

وبين السكاف أن أولويات المؤسسة في العمل تتمحور حول صرف المعاشات التقاعدية للمتقاعدين والمستحقين عنهم، وصرف التعويضات المختلفة للمؤمن عليهم وورثتهم، وتقديم الخدمات الطبية للعمال الذين يتعرضون لإصابات العمل والأمراض المهنية، إضافة لتحصيل أموال المؤسسة وفقاً لأحكام القانون، ونشر الوعي التأميني ورفع مستوى العاملين، وبسط المظلة التأمينية لتشمل كل العاملين في جميع القطاعات داخل القطر وخارجه، واستثمار فائض أموال المؤسسة.

العلاقة مع القطاع الخاص

إن العلاقة مع القطاع الخاص في الفعاليات الاقتصادية كافة تنطلق أولاً من قانون التأمينات الاجتماعية الذي حدد بمادته رقم /١٦/ أن الاشتراك لدى المؤسسة إلزامي بالنسبة للعامل وصاحب العمل، ولا يجوز الاتفاق على خلاف ذلك أبداً، وكذلك الالتزام بسداد الاشتراكات التأمينية شهرياً في مواعيدها المحددة قانوناً تحت طائلة تحميلهم الفوائد والمبالغ الإضافية المحددة بالمادتين /٧٤– ٧٧/، حسبما أشار إليه السكاف.

وأضاف: يعتبر أصحاب العمل إحدى أهم الركائز التي تقوم عليها ثلاثية العمل التأميني من (عمال– حكومة– أصحاب عمل)، وتطبيقاً لذلك فإن ممثلي أصحاب العمل ضمن مجلس إدارة المؤسسة جنباً إلى جنب مع ممثلي العمل من الاتحاد العام لنقابات العمال، وكذلك هم أعضاء في المجلس الاستشاري للعمل والحوار الاجتماعي المشكل بموجب أحكام المادة /١٧٧/ من قانون العمل رقم /١٧/ لعام ٢٠١٠ بحيث يتوالى هذا المجلس إبداء الرأي وتقديم المقترحات فيه.

139 ألفاً متوسط معاش المتقاعد

تنطلق من مبدأ التشاركية

إن علاقة المؤسسة مع غرف التجارة وغرف الصناعة والسياحة وغيرها ممتازة تنطلق من مبدأ التشاركية والتكاملية في علاقات العمل وقد اتخذت المؤسسة لذلك خطوة رائدة في مجال الربط الشبكي مع غرفة التجارة لتخفيف وتنشيط الإجراءات على الإخوة أصحاب العمل، تبعاً للسكاف.

تصرف له التعويضات المناسبة

وحول سؤال أين المواطن من التأمينات الاجتماعية؟ شرح السكاف أن المواطن هو الحاضر الدائم في صلب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، فهي معه وهو على رأس عمله كمؤمن عليه وتتخذ كل الإجراءات لتوعيته في مجالات الصحة والسلامة المهنية، ومعه عند حدوث إصابة عمل حيث تقدم له العلاج والدواء والتأهيل والأطراف الصناعية وكل ما يلزم، وتصرف له التعويضات المناسبة لذلك، والمؤسسة معه عندما يحال على المعاش ومع أسرته من بعده عند الوفاة.

نقص ٥٠٠ عامل

وعن الصعوبات التي تعترض المؤسسة في العمل، تعرض بعض فروع المؤسسة للتخريب، ما أدى إلى فقدان الملفات التأمينية حيث تمت إعادة تأهيل تلك الفروع وتتم معالجة الملفات المفقودة من قبل لجان مختصة ومشكلة لهذه الغاية، وتسرب عدد كبير من العاملين لدى المؤسسة لأسباب متعددة ما أدى إلى نقص في الكادر الوظيفي بحوالي (٥٠٠) عامل من الملاك العددي الحالي، وهذا العدد في ازدياد مستمر مما سيؤثر لاحقاً في أداء الخدمات التأمينية للإخوة المتقاعدين والمؤمن عليهم.

خروج بعض المنشآت الخاصة عن العمل

إضافة إلى عدم التزام بعض جهات القطاع العام بسداد الاشتراكات عن عمالهم ضمن المهل المحددة في القانون، مما يؤدي إلى تزايد قيمة الديون المترتبة لمصلحة المؤسسة على تلك الجهات، الأمر الذي يؤثر سلباً في ملاءة الصندوق وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها لكون المصدر الرئيسي لأموال الصناديق التأمينية هي اشتراكات العمال، وأخيراً خروج عدد كبير من المنشآت الخاصة عن العمل نتيجة الأعمال الإرهابية ما رتب خسارة مزدوجة لصناديق المؤسسة، فمن ناحية خسرت اشتراكات العمال المؤمن عليهم الذين كانوا يعملون في هذه المنشآت، ومن ناحية ثانية تم سداد مستحقاتهم التأمينية لهم، حسب توصيف السكاف.

منصة إلكترونية لتقديم الخدمات

البرامج والمشروعات المقترحة في ضوء الأولويات والإمكانات المتاحة في المؤسسة، هي التحول الرقمي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وإنشاء منصة إلكترونية لتقديم خدمات المؤسسة، والمساهمة في تبسيط إجراءات المؤسسة، حسبما ختم به السكاف حديثه مع «الاقتصادية».

لا تكفي لمتطلبات العائلة

الجسد الاقتصادي متهالك ومتآكل وخاصة في ظل التضخم الكبير، وهذا ينعكس سلباً على واقع أجور الرواتب والتقاعد لموظفي القطاع العام والخاص، فموظفو القطاع العام تعد رواتبهم لا شيء تبعاً لغلاء الأسعار الذي تشهده الأسواق ونظراً للواقع الاقتصادي السيئ الذي نعيشه، وموظفو القطاع الخاص يعانون من المعضلة ذاتها، فالرواتب اليوم لا تكفي لمتطلبات واحتياجات العائلة من طعام ودواء وألبسة وغيرها، حسب رؤية الخبير الاقتصادي الدكتور هاني حداد في أثناء حديثه مع «الاقتصادية».

لا تغطي مصاريف يومين

وواقع أجور المتقاعدين أجور عادية ولا تغطي مصاريف أول يومين من بداية الشهر، والأجور تقريباً توازي كل النقابات والاتحادات، وبعض الزيادة ببعض النقابات أو الاتحادات تكون من خلال الامتيازات التي تطرحها النقابات وهذا واجب على كل النقابات والاتحادات، وفقاً لحداد.

زيادة متدرجة لرواتب المتقاعدين

ويرى حداد أن المشكلة لا تكمن في توحيد رواتب المتقاعدين لكون توحيدها وفرز الفئات في ظل الواقع الاقتصادي لم يكفِ للمتقاعدين، بل الحل يتمثل في زيادة الرواتب، وأن تكونَ هذه الزيادة تدريجية.

ألا تنعكس الزيادة على الأسواق؟

وواقع أجور المتقاعدين اليوم يتطلب زيادة فعلية وإعادة دراسة بشكل منطقي وإعادة هيكلة الراتب، وفقاً لحداد، متابعاً: والأهم ألا تؤثر هذه الزيادة سلباً في الأسواق عبر غلاء الأسعار وبالتالي الزيادة لا تجدي مفعولاً حينها، وخاصة أننا نعاني وجود «حيتان الأسواق» إذ يرفعون الأسعار ويتحكمون بها حسبما يرونه.

ضرورة دراسة كتلة الراتب التقاعدي

الخدمات التي يجب أن تقدم للمتقاعدين فيها خدمات أساسية كالخدمات الطبية والتأمين الصحي والتعليمي والخدمات المعيشية، ونسبة تمتعهم بالخدمات المقدمة لهم تبلغ نحو ٣٥ بالمئة، نظراً للغلاء الذي يصيب كل السلع والاحتياجات، وبالتالي لا تتوافر نقطة التلاقي بين الخطة المدروسة لكتلة راتب التقاعد مع سعر المواد والسلع التي تباع للمتقاعدين، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة دراسة هذه النقطة في مؤسسة التأمينات الاجتماعية لهذا الأمر، وأن يعاد النظر بهيكلية جميع الرواتب، لكونها ضرورية وأساسية، وهذه الرواتب سواء للمتقاعدين أو للموظفين على رأس عملهم لا تكفيهم يومين أو أكثر بقليل، في ظل حالة الانهيار الاقتصادي الذي نعيشه، وهذا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، حسبما ختم به حداد.

حداد: يجب إعادة هيكلة الراتب التقاعدي فهو لا يكفي يومين

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٦/ كانون الأول ـ ديسمبر ٢٠٢٤

تسهيل منح القروض أم اتباع سياسة لجم السيولة؟

مسألة المفاضلة بين التقليل وإطلاق القروض تحتاج تفكيراً ملياً

د. عاصي: لا بد من الموازنة بين منح القروض والسيطرة على استخدامها في الوجهة المخصصة لها

■ بارعة جمعة

«نقص السيولة القابلة للإقراض، ووجود تفاوت بين مستويات الدخل وقيمة الأقساط المترتبة على القروض، إلى جانب التضخم المستمر».. تعد أسباباً موجبة لوقف الإقراض في المصارف عامةً، التي باتت بمعظمها تعتمد على ودائع لجهات حكومية وضمن شكل حسابات جارية.. حقيقة لم يخفها المعنيون أنفسهم، ممن وجدوا في السياسات النقدية المتبعة بالفترة الأخيرة حالة من عدم الجدوى الاقتصادية لها، حيث إنه وعلى الرغم من رفع سعر الفائدة على الودائع، الذي يصل في بعض الأحيان إلى ١٣ بالمئة، لم يسهم في رفع معدلات الإيداع، نظراً للمخاوف المُترافقة مع معدلات التضخم، وتقييد السحوبات، وغيرها.

مؤشراتٌ لم تكن بالإيجابية لحالة العمل المصرفي في سورية، لتبدو التساؤلات الأكثر إلحاحاً اليوم، حول الأكثر جدوى لدفع العملية الإنتاجية ورفدها بما يناسب من أموال تنشط من خلالها الدورة الاقتصادية، بدءاً بالإنتاج ووصولاً للتصدير وتأمين حاجة السوق من القطع الأجنبي.

ظروف العمل

كغيرها من النشاطات الاقتصادية الأخرى، تتأثر السياسة النقدية للمصارف بالظروف المالية والاقتصادية السائدة بالبلاد، وهو ما يحكم موقفها من مسألة الإقراض، توصيف لواقع العمل قدمته الوزيرة السابقة الدكتورة لمياء عاصي في حديث خاص مع «الاقتصادية»، شرحت من خلاله العوامل الأكثر تأثيراً بحركة السيولة، ملخصة إياها بعاملين اثنين، الأول: هو الوجهة التي ستتحرك نحوها السيولة، أو كيفية استخدام السيولة الناجمة عن الإقراض؟

متسائلةً.. هل سيتم توجيهها بإقامة مشروعات إنتاجية؟ أم إنها ستوجه للاستهلاك؟!! أم سيسعى البعض لاستخدامها في عمليات المضاربة على العملة المحلية؟ معتبرةً أنه الاحتمال الأسوأ بين هذه الوجهات على الإطلاق.

أما عن توصيفها للعامل الثاني، القائم بشكل رئيس على العلاقة بين معدل التضخم وسعر الفائدة، في وقت أكدت فيه د. عاصي أنه في حال كان معدل التضخم أعلى من سعر الفائدة كما في الحالة السورية، فإن ذلك سيشجع البعض على الاقتراض، باعتبار أن تكلفة الأموال رخيصة في هذه الحالة، كما يعتبر السبيل الوحيد لتصحيح تلك المعادلة باللجوء إلى رفع سعر الفائدة، الذي بلغ في الأرجنتين مثلاً ٧٠ بالمئة، كما أنه حالياً في تركيا ٥٠ بالمئة كما أن سعر الفائدة على بعض العملات في الاقتصاديات التي تعاني ارتفاعاً متوسطاً بلغ ٣٠ بالمئة وهو ما يدفع المقترضين بالفعل إلى التفكير ملياً قبل المبادرة إلى الاقتراض.

د. لمياء عاصي

محمد السلوم

الحركة الإنتاجية

هي وجه من أوجه التشخيص المباشر لواقع القطاع المصرفي التي قدمتها د. عاصي، مبينة بالوقت ذاته حال السلطات النقدية في حال تم اللجوء إلى لجم السيولة وعدم تسهيل منح القروض، الأمر الذي سيؤدي إلى إعاقة أو إرباك الحركة التجارية والإنتاجية، وبالتالي تخفيض عدد المشروعات العاملة وتقليل حجم الإنتاج من السلع، الذي بدوره سيشكل أحد العوامل المهمة والمسببة لانكماش الناتج المحلي الإجمالي.

إلا أن الأمر لن يقف عند هذا الحد، بل سيتجاوزه وصولاً لمنعكسات سلبية على قيمة العملة المحلية أيضاً برأي د. عاصي، وبالتالي ارتفاع المؤشر العام للأسعار وانخفاض المستوى المعيشي لعموم الناس، مع الإشارة إلى تضرر البنوك أيضاً من سياسة عدم الإقراض وتقييد السيولة، الأمر الذي سيجعلها تعاني من ارتفاع منسوب السيولة الضارة لديها مع انخفاض العائدات، نتيجة عدم توظيف تلك الأموال، ما يدفع السلطات النقدية إلى سياسة لجم السيولة وتعليق الإقراض في حالات معينة مثل: ارتفاع سعر الصرف الكبير ومعدل التضخم المفرط، حيث يكون سعر الفائدة أقل بكثير من التغير في سعر الصرف ومعدل التضخم، فتبرز المخاوف استخدام مبالغ القروض للمضاربة على الليرة السورية بدل استثمارها في مشروعات اقتصادية شرعية، وهو ما حصل في السنوات الأولى للأزمة في سورية.

وتحريكها لتحفيز الإنتاج المحلي وردم الفجوة التنموية في جميع القطاعات.

تسهيلات نقدية

نعم هي حالة من التجانس بين نوعين من السياسة النقدية، في حال تم اعتماد إحداهما ستسقط الأخرى فوراً، لكن ماذا عن تيسير القروض بشروط محددة؟! اقتراحٌ لقي الكثير من الترحيب لدى الخبير الاقتصادي د. مجدي الجاموس، تحت ظروف الحاجة الماسة لإلغاء سياسة حبس السيولة وتجفيفها والتحول إلى القروض الموجهة، التي قدمها د. الجاموس في حديثه لـ«الاقتصادية»، تماشياً مع ما تقوم به دول العالم، باعتماد خطط طويلة الأجل، إذ إننا نملك خططاً خمسية، توجه لدعم عدد محدود من القطاعات، وعليه يقوم مصرف سورية المركزي بتوجيه سياساته لتقديم تسهيلات ائتمانية.

كما يستذكر د. الجاموس ما تم العمل به ضمن الخطة الخمسية لعام ٢٠٠٥، بتوجيهها لدعم القطاع العقاري والجامعات آنذاك، مع إعطاء تسهيلات كبيرة لمنح القروض العقارية، مؤيداً التوجه اليوم لمنح هذه القروض إلى القطاعات الصناعية – الإنتاجية والزراعة والطاقة، التي من الواجب توفيرها اليوم لتأمين الطاقة البديلة للعمليات الصناعية وتحقيق معدلات إنتاج عالية وبالتالي طاقة تصديرية، ما ينعكس إيجاباً على تحسن العملة المحلية.

كل ذلك، من شأنه دعم الإنتاج، الذي سيسهم بتعزيز سعر الصرف عبر الصادرات، ومن ثم تمويل العجز الموجود بإيرادات حقيقية، عكس ما يتم العمل به حالياً ضمن سياسة تمويل العجز بالعجز.

اتجاه يؤكد، وجود تحسن بالفكر والخطط الاقتصادية برأي د. الجاموس، إلا أنه لا بد من الانتباه إلى أن سياسة لجم السيولة أفقدت الثقة بالقطاع المالي، واليوم يجب العمل على إعادتها، من خلال زيادة حجم الإيداعات والمخزون المالي لديه.

تأثيرات مُحتملة

إلا أنه بالنظر إلى الحالة الاقتصادية السورية الحالية، نجد أن مسألة المفاضلة بين لجم السيولة وإطلاق القروض، تتطلب التفكير العميق بتأثير كل منهما في أمور كثيرة مثل: التضخم، الاستثمار، والقدرة الشرائية للمواطنين وفق رؤية الخبير الاقتصادي محمد السلوم، الذي قدم من خلال حديثه مع «الاقتصادية» ثلاثة اقتراحات لسيناريوهات محتملة.

وبناءً على ذلك، يجد السلوم بداية أن الهدف من لجم السيولة بشكل كامل هو خفض التضخم واستقرار العملة، الأمر الذي ينبغي أن ترافقه إجراءات عدة منها رفع أسعار الفائدة على الإيداعات، لجذب الأموال بعيداً عن السوق، إلى جانب تقليل الاعتمادات المصرفية للأفراد والشركات، والحد من تقديم القروض الجديدة، تأكيد على أهمية تشديد السياسة النقدية ومراقبة صرف الأموال، وتقليل الإنفاق الحكومي.

بهذه الطريقة، سنلمس إيجابيات كثيرة، ذكرها السلوم، تؤدي إلى استقرار قيمة الليرة على المدى القصير وتقليل التضخم، والحد من المضاربة في الأسواق والتقليل من الضغط على العملة المحلية.

محذراً بالوقت ذاته من التأثير السلبي في النمو الاقتصادي، الذي يقود إلى تراجع الإنفاق الاستثماري الاستهلاكي، وبالتالي زيادة الركود الاقتصادي والبطالة، نتيجة ضعف الطلب على المنتجات والخدمات بشكل عام.

رقابة وتحكم

ومن زاوية أخرى، يقدم السلوم اتجاهاً آخر يسمح بإطلاق القروض ضمن شروط التحفظ والمراقبة الشديدة، لغاية محددة وهي تشجيع الاستثمار ودفع عجلة الاقتصاد، من دون إغفال أهمية الحفاظ على بعض الاستقرار النقدي، وعدم الإقدام على منح القروض قبل دراستها جيداً، بحيث تستهدف مشروعات إنتاجية وصناعية وزراعية فقط، بدلاً من القروض الاستهلاكية.

عند هذه النقطة، يقف ليقول: لا بد من فرض شروط صارمة على كيفية استخدام القروض، بحيث تكون موجهة لتنمية القطاعات الإنتاجية فقط برأيه، مع تحديد سقف القروض وتقديمها بأسعار فائدة مشجعة، والحرص على المتابعة الدقيقة للأداء الاقتصادي وتأثير القروض أيضاً.

حيث إن لمثل هذه الخطوة تأثيراً إيجابياً، عبر مساهمة القروض بتحريك عجلة الإنتاج وتحفيز النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل، مع الإشارة من السلوم إلى دوره بتقليل الضغط على الليرة السورية، مقارنة بإطلاق القروض الاستهلاكية العشوائية، ناهيك عن مساهمتها الفعالة بدعم القطاعات الحيوية (كالزراعة والصناعة) وتحسين التصدير.

وفي الوجه الآخر للأمر، تبدو فكرة تقديم القروض من دون تنظيم دقيق لها، سبباً في حدوث ضغوط تضخمية معتدلة، ما يزيد من ديون الشركات، إذا لم يتم اختيار المشروعات بشكل ناجح.

يجب أن يكون التوجه اليوم لمنح قروض للقطاعات الصناعية والزراعية والطاقة

تحقيق التوازن

جانبان من السياسات المصرفية، قدمها الخبير محمد السلوم، ولكل منهما محاذيره، إلا أنه وفي حال تم إطلاق القروض بتوجيه سيادي وتقييد السيولة العامة، سنجد أن الحل الأنجع، هو الوصول إلى حالة من التوازن بين دعم النمو الاقتصادي والحد من التضخم، والتي بالطبع تستوجب تقديم قروض مدعومة حكومياً بأسعار فائدة منخفضة، مع تشجيع المشروعات الإنتاجية والزراعية والصناعية، بالإضافة إلى تخفيض المعروض النقدي، من خلال تشديد الرقابة على تدفق الأموال وتقليل السيولة النقدية في الأسواق، واللجوء إلى تطبيق سياسات توجيهية للسيولة، بحيث يتم توجيهها نحو القطاعات الأكثر احتياجاً وأكثر جدوى اقتصادية من حيث المردود.

وفي استعراض إيجابيات هذا التوجه، يجد السلوم أنه يدعم الاقتصاد بشكل مستدام، مع تقليل التضخم والسيطرة على قيمة الليرة، كما أنه يحافظ على التوازن بين تحفيز النمو الاقتصادي وتقليل الضغوط التضخمية، إلى جانب توفيره دعماً مباشراً للقطاعات الإنتاجية، ما يعزز الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد.

كل ذلك، شرط توافر التنسيق الدقيق بين الجهات الحكومية والبنوك، وهو ما قد يكون صعب التنفيذ برأيه، مع احتمالية أن يتعرض الاقتصاد لعدد من المخاطر، في حال لم تتم عملية إدارة القروض والسيولة بشكل دقيق ومدروس.

توجيه البوصلة

وفي العودة للسيناريو الأنسب للحالة السورية، لا بد من تحديد الأولويات برأي الخبير الاقتصادي محمد السلوم، حيث إنه في حال كانت الأولوية هي استقرار الليرة والسيطرة على التضخم، لابد من الأخذ بالسيناريو الأول وهو (لجم السيولة)، لكونه الأنسب برأيه، شرط اقترانه ببرنامج لدعم الفئات الضعيفة اقتصادياً، لمواجهة الأثر السلبي في القدرة الشرائية.

أما في حالة التركيز على تحفيز الاقتصاد وتخفيف معدلات البطالة، لابد من التعاطي مع سيناريو (إطلاق القروض بتحفظ)، لكونه يسمح بتشجيع الاستثمار في المشروعات التي يمكن أن تولد قيمة مضافة وتحسين الإنتاج المحلي.

وفي حال تم العمل على تحقيق توازن بين دعم النمو والاستقرار النقدي، يبدو الخيار الأمثل هنا هو (إطلاق القروض الموجهة مع تقييد السيولة)، بصفته الأكثر شمولاً وتوازناً، ولاسيما مع توافر القدرة على إدارة السياسة النقدية بفعالية ودقة.

وعليه، يطالب الخبير الاقتصادي محمد السلوم كل من هو معني بصناعة القرار الاقتصادي في سورية، النظر في كيفية إدارة المخاطر الاقتصادية واختيار السيناريو الأمثل، الذي يراعي الواقع الاقتصادي والتحديات المالية الراهنة، مع إمكانية تعديل السيناريو بما يتوافق مع التطورات المستقبلية.

تضرر البنوك من سياسة عدم الإقراض وتقييد السيولة

في السنوات الأخيرة كادت الزراعة تحتضر!

عدم وجود روزنامة زراعية قابلة للتنفيذ

ما خطة «الزراعة» لزيادة الإنتاجية وتعزيز الأمن الغذائي للمواطن السوري..؟

تفعيل الزراعة التعاقدية وإعادة النظر بسياسة التسعير وإبدال سياسة التسويق

■ أمير حقوق

لكونها قاطرة النمو للاقتصاد الوطني، فلماذا لا يتم العمل على تطويرها واستغلال دورها؟ سؤال يطرح نفسه عند الحديث عن الزراعة في سورية، إذ تشهد حالة من التخبط بتراجع إنتاجية مواسمها كالقمح والشعير والشوندر، ورغم أنها من أهم مقومات وركائز ودعائم الاقتصاد الوطني، إلا أنه لا خريطة واضحة المعالم تحدد معاناتها ومشاكلها، وترسم الحلول والخطط لتنمية عجلتها بزيادة إنتاجيتها وحسن استغلالها بالشكل الأمثل لتحقيق تأمين روافد ضخمة تدعم وتنشط الاقتصاد وتحرك دوران عجلته.

فما الأسباب التي أدت لانخفاض إنتاجيتها؟ وما عمل وزارة الزراعة اليوم لزيادة الإنتاجية؟ وكيف للزراعة أن تتغلب على الصعوبات لتنهض بواقعها؟ تساؤلات عدة تحاول «الاقتصادية» الإجابة عنها من خلال قراءة بعض الأكاديميين والخبراء.

بعض المواسم شهدت تراجعاً بالإنتاج، وهذا أمر لا يمكن إخفاؤه، حسب ما أشار إليه الأستاذ الجامعي في كلية الهندسة الزراعية بجامعة تشرين الدكتور حسام الدين خلاصي في حواره مع «الاقتصادية»، موضحاً أن الإنتاج الزراعي لحقه تدهور في الكمية والنوعية، ما أثر سلباً على كل ملحقات العملية الزراعية قبل وبعد الزراعة.

■ د. خلاصي: تدهور في الكمية والنوعية ما سبب خسائر

■ د. درويش: ضعف الدعم وعزوف عن بعض الزراعات

■ عفيف: سياسة التسعير الحكومية دمرت أسعار المحاصيل

تراجع مسؤولية الحكومة

ويرى أن أهم الأسباب المؤدية لذلك هي: عدم وجود روزنامة زراعية واقعية قابلة للتنفيذ على مستوى القطر من الحكومة السابقة بالمطلق والحالية على الأغلب، وتردي مستوى الخدمات المقدمة للمزارعين من أجل تأمين مستلزمات الزراعة من بذار جيد وأسمدة وأدوية ووقود، بالتوازي مع تراجع مسؤولية الحكومة وعدم اكتراثها بالمحاصيل الإستراتيجية التي قلت من سورية مثل القطن والشوندر السكري، وعدم وجود سياسة تسويقية واضحة والاعتماد على التصدير والتهريب لتأمين المستلزمات الزراعية، وأخيراً التسعير الجائر واللامنطقي للمحاصيل وتأخير استلامها من مراكز التخزين أو المنشآت المختصة.

إعطاء الرقابة الشعبية دوراً مهماً

وحول عمل وزارة الزراعة لزيادة الإنتاجية، يستلزم الأمر تأمين البذار الجيد للمزارعين والأسمدة المفيدة والسرعة في استلام الحاصلات الزراعية، والقضاء على منظومتي الفساد والرشاوى بإعطاء الرقابة الشعبية دوراً مهماً وصلاحيات أوسع، واعتماد أنظمة الأتمتة لتلافي الروتين وإدخال التكنولوجيا ما أمكن للعمليات الزراعية المتنوعة، وأن يرافقها وضع روزنامة زراعية صحيحة للقطر، وأن يوزع البذار في مواعيده وتأمين القروض الميسرة الخالية من الفوائد لفترة ٥ سنوات، وأيضاً استثمار كل متر مربع بالزراعة وخاصة في المساحات التي تحررت من الإرهاب، وإيداع مبلغ استثمارها في البنك لحساب المالك إن تغيّب عن أرضه وألا تترك بوراً، وفقاً لرؤية د. خلاصي.

عدم القناعة بالجدوى الاقتصادية

ويعتقد، من الصعوبات التي تواجه قطاع الزراعة وخاصة بعد غلاء الأسمدة والمازوت، أن رأس المال لم يعد شريكاً ومن المدخلات في العملية الزراعية، لذلك إما عن طريق قروض خالية من الفوائد لفترة محدودة، أو عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص، أو إلزام أي استثمار صناعي أو زراعي بدفع نسبة من رأس المال للاستثمار الزراعي، وعدم قناعة المزارع بالجدوى الاقتصادية هي من أهم الصعوبات، لذلك يجب العودة للسياسات الإرشادية والتحفيزية.

وختم حديثه مع «الاقتصادية» معرباً عن أهمية دور الزراعة في المرحلة الحالية، قائلاً: لابديل من الزراعة بأي حال وهي المخرج الوحيد لسورية للتخلص من الدفع بالقطع الأجنبي، ويجب الابتعاد عن الاحتكار والضرب بقوة على يد المحتكرين والمعرقلين للنجاح الزراعي.

تراجع ملحوظ

بدوره، الباحث الزراعي الدكتور مجد درويش يرى في حديثه مع «الاقتصادية» أن الإنتاج الزراعي المحلي ولعدد من المحاصيل، ولاسيما الإستراتيجية والصناعية والتي تعد أساس اقتصادنا الزراعي، شهد تراجعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، ما ترك أثره الملموس على واقع الحياة الاجتماعية التي تعيشها شريحة واسعة من السكان.

هذا التراجع ومرده عدد لابأس به من الأسباب ومنها: الظروف البيئية المرافقة لمراحل الإنتاج الزراعي في ظل تغير لهذه الظروف وسيطرة مناخ متطرف غير مثالي لإنتاج زراعي وفير، كانعدام الهطل المطري وقلته وحالات الجفاف ودرجات الحرارة الغير ملائمة بالصعود أو الهبوط لنمو وإنتاج العديد من المحاصيل المزروعة، وفق توصيف د. درويش.

خارج عجلة الإنتاج

متابعاً: وأيضاً محدودية المساحات المزروعة لاسيما في ظل خروج عدد لابأس به من المناطق الزراعية خارج عجلة الإنتاج، ما دفع لحصول تغير جغرافي في الخريطة الزراعية للمحاصيل ضمن البلد وفي المساحات المتاحة، ليحل محصول زراعي ما محل آخر.

فضلاً عن ضعف الإمكانات المتاحة لدى الكثير من المزارعين وخصوصاً في مجال تأمين متطلبات الإنتاج الأساسية من أسمدة وبذور ومواد مكافحة ومحروقات وغيرها، في ظل ضعف الدعم المقدم واللازم توفيره لتنشيط ودفع العملية الزراعية وتطويرها والذي هو في حده الأدنى حالياً.

سياسة التسويق المتبعة

ومن جهة أخرى سياسات التسويق المتبعة للمحاصيل المزروعة والتي في كثير من الأحيان لاتلبي رغبة المزارعين، ما جعل شريحة كبيرة من المنتجين تعزف عن زراعة محصول ما واستبداله بزراعات أكثر مردودية وجدوى اقتصادية، تبعاً لرؤية د. درويش.

حصر الإمكانات المتاحة أولاً

وعن بدائل وزارة الزراعة لزيادة الإنتاجية في ظل هذا الانحدار الخطي في الإنتاج الزراعي والمترافق مع ضعف في إدارة وتنظيم هذا الإنتاج، فإن هذا يتطلب من الجهات المعنية وقبل البدء بإعادة تنشيط وتفعيل العجلة الإنتاجية حصر الإمكانات المتاحة وترميم مايمكن لتوفير متطلبات زراعة المحاصيل وإنتاجها لاسيما المحاصيل الإستراتيجية وذات الأهمية التصنيعية والتي تشكل داعماً رئيسياً للاقتصاد الوطني وكبديل عن الاستيراد، وهنا يمكن العمل بالحد الأدنى على إنجاح هذه أو أحد هذه المحاصيل في البدء كخطوة أولى ومن ثم تعميم التجربة على بقية المحاصيل الأخرى، ولتكن زراعة القمح وإنجاح زراعته وإنتاجه في القائمة على اعتباره أساس أمننا الغذائي المستدام، حسب اعتقاد د. درويش.

توفير الريعية الملائمة

مشيراً إلى أنه لاشك بأن خطوة كهذه تتطلب حشد جميع الإمكانات المتاحة لتوفير كافة المستلزمات الضرورية اللازمة المادية منها والعلمية البحثية، إضافة لضرورة تشجيع وتحفيز المزارعين في زراعة هكذا محاصيل عبر التخفيف عنهم في تكاليف مستلزمات الإنتاج اللازمة وبتوفير الريعية الملائمة عبر تأمين أسواق محلية وحتى خارجية لمحاصيلهم، وهنا لابد من الإشارة لدور بارز لعملية إدارة وتنظيم الإنتاج الزراعي والتي لابد وأن تلحظها الخطط الزراعية السنوية الموضوعة وبما يضمن الاستثمار الأمثل للمساحات المزروعة ويساهم بزيادة الإنتاج كماً ونوعاً.

تأسيس إدارات زراعية

وبهذا لابد وأن ننوه بأن تعنى الجهات الزراعية المعنية بإيجاد وتأسيس إدارات زراعية متخصصة بالمحاصيل المراد زراعتها، كإدارة محصول القمح مثلاً، هذه الإدارات من شأنها العمل على حسن التخطيط والتنظيم للعملية الزراعية الإنتاجية والتسويقية للمحصول من البذرة إلى البذرة ومن ثم إلى الريعية، كما ويبرز في هذا السياق أهمية لمفهوم الزراعة التعاقدية كبادرة أولية يمكن أن تساعد في تأمين دعم مادي ما للمزارعين وتعزز من ثقتهم بالاستمرار في زراعة هكذا محاصيل، وهنا لابد من تأمين بيئة تشريعية وقانونية تضمن في المحصلة ريعية مناسبة للمزارع القائم بالإنتاج وصاحب رأس المال المتعاقد على حد سواء.

الدعم مختلفاً

فواقعنا الزراعي الحالي، يتطلب مزيداً من الجهود المنفذة على الأرض، سواء عبر الجهات الفنية المتواجدة إن عبر الجمعيات الفلاحية وغيرها، وذلك في سبيل دفع المزارع وتشجيعه لابل مكافأته على الاستمرار في تدوير عجلة الإنتاج الزراعي وعدم بحثه واستبداله لزراعته المحاصيل التقليدية الأساسية بزراعات ثانوية قد تكون مرحلية في ظل واقعنا الحالي، كما لابد أن يكون الدعم الموجه من قبل الجهات المعنية ولعدد من السنوات القادمة لزراعة هذه المحاصيل الأساسية مختلفاً كماً ونوعاً عن بقية الزراعات الأخرى، حسب مقترحات د. درويش.

التحول لاستيرادها كاملاً

شارحاً أن عدم نجاح زراعة هكذا محاصيل، كانت ولاتزال أساساً لأمننا الغذائي، والتحول شيئاً فشيئاً نحو الاستيراد الكامل لهذه المحاصيل من الخارج، يمكن أن يعد الخيار الأصعب والأقسى والذي يمكن أن ينهك اقتصادنا الوطني عاماً تلو الآخر، هذا الذي تنعكس تبعيته سلباً على معيشة ومستوى دخل المواطن وحياته الاجتماعية، وهذا الذي يمكن أن نلمسه حالياً.

ركيزة أساسية بمبدأ الاعتماد

فالواقع الزراعي المؤلم الذي نعيشه اليوم هو في انحسار زراعة بعض المحاصيل، وذلك على حساب حلول زراعات بديلة قد تكون ذا أهمية ثانوية أو مكملة إذا ما قورنت بتلك الزراعات التي تعد الأساس لاقتصاد البلد وأمنه الغذائي، وهنا يجب التنويه بضعف أو انعدام أحياناً المساحات المزروعة بالقمح والشوندر والقطن وعبّاد الشمس والمحاصيل العلفية وغيرها، على حساب انتشار زراعات لمحاصيل أخرى ثانوية أو حتى زراعات بديلة ومنها النباتات الاستوائية، إن هذا يمكن اعتباره تدهوراً متنامياً لزراعتنا المحلية التي كانت في يوم من الأيام مدعاة للفخر ودعامة وركيزة أساسية في تجسيد مبدأ الاعتماد على الذات والحفاظ على الاكتفاء الذاتي الغذائي، تبعاً لما ختم به الدكتور مجد درويش حديثه مع «الاقتصادية».

سياسة التسعير دمرت أسعار المحاصيل

الخبير الاقتصادي أكرم عفيف يرى أن هناك مواسم شهدت تراجعاً بالإنتاج لأسباب عدة منها ارتفاع تكاليف تمويل الإنتاج الزراعي والتبدّل المناخي، والأهم سياسة التسعير الحكومية التي دمرت أسعار المحاصيل بشكل نهائي، وبهذا لم يلحظ فقط تراجع بالإنتاج بل سيلحظ انتهاء للإنتاج النباتي بسبب الخسائر الكبيرة، وبالتالي لم نشهد زراعة القرع والبصل والشوندر في المواسم القادمة.

الزراعة احتضرت

وعامل غياب التسويق مؤثر بشكل كبير، حسب ما أوضحه عفيف لـ«الاقتصادية»، متابعاً: فالمواسم المرتبطة بالدولة أسعارها خاسرة، والتجار يستغلون المواسم الخاصة ويشترون بأسعار بخسة، وبالتالي الفلاح يقع بالخسائر، والنتيجة انهيار تام لقطاع الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وفي السنوات الأربع الأخيرة كانت الزراعة تحتضر، واليوم احتضرت.

الزراعات التعاقدية

ويعتقد أن البدائل لزيادة الإنتاجية هي حاجة القطاع الزراعي للمبادرين، وإعادة النظر بسياسة التسعير، وتأمين مصادر التمويل للإنتاج الزراعي، لكون أغلب الفلاحين غير قادرين على زراعة أراضيهم وتمويلها، والعمل على الزراعات التعاقدية، وبالتالي رسم خريطة واضحة أمام الفلاح، من حيث، لمن يزرع ولمن يبيع وما الأسعار التي سيبيع بها؟ وبالتالي يضمن عدم خسارته.

تراجع المصرف الزراعي

فمثلاً منطقة الغاب تشهد غياب الأراضي الزراعية، فكل الأراضي فيها تغزوها الأعشاب المعمّرة، لعدم الفلاحة المعمّقة لارتفاع تكاليفها وتكاليف الإنتاج الزراعي، رغم محاولة بعض البنوك تمويل الفلاحين، ولكن يجب توجه جميع البنوك لتمويل الفلاحين والمشاريع الزراعية، لكون المصرف الزراعي تراجع في عمله بالتمويل.

لتكن زراعة القمح وإنجاح زراعته في سلّم الأولويات لاعتباره أساس أمننا الغذائي المستدام

جهود كبيرة لتطوير الإنتاج وزيادة الإنتاجية ونهج تشاركي لتحقيق التنمية المستدامة

مدير زراعة حمص لـ «الاقتصادية»: زيادات ملحوظة في المساحات الداخلة ونسب التنفيذ للمحاصيل 100 بالمئة

■ محمود شاهين

تعد مديرية زراعة حمص من المديريات النشطة في مجال الزراعة والإشراف على القطاع الزراعي نظراً لتوسع رقعة المحافظة وانتشار العديد من الزراعات فيها، وقد دلت المؤشرات الرقمية أن المحافظة تعد خزاناً حقيقياً في الزراعة. لما ينتج من العديد من الأصناف والمحاصيل الزراعية.

وتأسست مديرية زراعة حمص عام ١٩٦٧ وهي مديرية تابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية تتألف حالياً من ٢٧ دائرة مركزية و١٠ دوائر مناطق.

وأكد المهندس عبد الهادي درويش مدير زراعة حمص لـ «الاقتصادية»: أن المديرية تعمل على إعداد مشروعات الخطط الإنتاجية والاستثمارية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل للمحافظة وفق الأسس العلمية والعملية لتطوير الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاج في وحدة المساحة والوحدة الحيوانية بالتنسيق مع الجهات المعنية وتنظيم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتفعيل عمل الإرشاد الزراعي والعمل على صيانة الموارد الطبيعية وحسن استغلالها واعتماد التنمية الرأسية في الإنتاج بشكل عام والتنمية الأفقية في المواقع الملائمة والمحافظة عليها من التدهور والاستنزاف والتلوث واعتماد النهج التشاركي لتحقيق التنمية المستدامة.

الخطة الإنتاجية

وفيما يخص الخطة الإنتاجية لعام ٢٠٢٤ فقد نفذت بنسب جيدة تجاوزت ١٠٠ بالمئة في بعض المحاصيل كالقمح، حيث بلغت المساحة المزروعة بالقمح المروي ١٦٦٥٤ هكتاراً في حين كان المخطط له زراعة ١٦٤١٠ هكتارات، أما القمح البعل فقد زرع ٢٠٨٧٩ هكتاراً والمساحة المخططة ٢٠٥٧٧ هكتاراً بنسبة تجاوزت ١٠٠ بالمئة، أما محصول الشعير المروي فقد زرع ٦٠٨ هكتارات والمساحة المخططة ٦٣٨ هكتاراً بنسبة تنفيذ ٩٥ بالمئة والمساحة المزروعة بالشعير البعل ٤٢٢٢٨ هكتاراً والمخططة ٤٢٤٤٦ هكتاراً بنسبة تنفيذ ٩٩ بالمئة، «حسب كلام مدير زراعة حمص المهندس درويش».

بمقارنة مع عام ٢٠٢٣ فإننا نجد أن المساحة المزروعة كانت ٢٠١٢٦ هكتاراً للقمح المروي بنسبة تنفيذ ١١٦ بالمئة والقمح البعل ٢٥٥٨ هكتاراً بنسبة تنفيذ ١٠٣ بالمئة، في حين كان الشعير المروي بمساحة مزروعة ٥١٩ هكتاراً ونسبة تنفيذ ٩٨ بالمئة، أما الشعير البعل فقد زرع ٣٨٢٣١ هكتاراً ونسبة تنفيذ ١٠٠ بالمئة.

وبالنسبة لباقي المحاصيل فقد كانت المساحة الزراعية المخططة للبطاطا الربيعية ٢٤٦٠٠ هكتار ونفذ منها ٢٣٧٧ هكتاراً بنسبة تنفيذ ٩٧ بالمئة مقارنة مع عام ٢٠٢٣ فقد كانت المساحة المزروعة ١٧٧٩٢ هكتاراً بنسبة تنفيذ ٧٧ بالمئة.

أما المساحة المزروعة بالخضر الشتوية فكانت ١٥٢٤ هكتاراً للمروي و٥٧١ هكتاراً للبعل وزرع ١٩١٤ هكتاراً من الخضر الصيفية المروية و١٥٦٤,٢ هكتاراً للبعل والمساحة المزروعة بالمحاصيل البقولية ٨٩٨,٤ هكتاراً مروياً و٣٦١٨٠٧ هكتارات للبعل وحققت المحاصيل الطبية العطرية نسبة تنفيذ ١٠٠ بالمئة فقد كانت المساحة المزروعة ١٩٦٨ هكتاراً للمروي و٢٥٥٤ هكتاراً للبعل.

أما المحاصيل الزيتية فقد زرع ٨٢٤ هكتاراً مروياً و١٥٩ هكتاراً للبعل وكانت المساحة المزروعة بالمحاصيل العلفية ٦٠٨ هكتارات مروية و٣٩٤٨,٨ هكتاراً للبعل.

الصعوبات

وفي مجال الصعوبات التي تواجه تنفيذ الخطة الزراعية أشار مدير زراعة حمص «درويش»: غلاء أسعار مستلزمات الإنتاج وعدم كفاية الكميات المسلمة منها للفلاحين.

ارتفاع تكاليف النقل بشكل عام ومحصول القمح بشكل خاص بسبب بعد الحقول عن الصوامع في مناطق الرستن والقصير وتدمر (البيارات).

وجود أعطال بخطوط الكهرباء في منطقة البيارات الغربية بتدمر لكون الآبار فيها تعمل على الكهرباء.

المعادلة المائية السلبية لشبكة الري الحكومية / حمص حماة.

أعمال المديرية

وأكد درويش أن أهم الأعمال التي تقوم بها مديرية الزراعة في الوقت الحالي:

تجهيزات لموسم بيع وتوزيع غراس الأشجار المثمرة والزيتون في مراكز الإنتاج النباتي اعتباراً من ٢٠٢٤/١٢/١.

البدء بأتمتة بيانات توزيع المحروقات للخطة الزراعية ٢٠٢٤– ٢٠٢٥ والاستمرار بمنح مادة المازوت الزراعي للمداجن والمنشآت الزراعية وفق التعليمات الوزارية.

أولوية مكافحة الحرائق والحفاظ على الغابات والمحاصيل الزراعية.

متابعة قمع المخالفات الزراعية للري على مياه الصرف الصحي.

البدء بتنفيذ تعليمات الجولة الإحصائية للثروة الحيوانية على مستوى المحافظة.

متابعة أعمال الضابطة العدلية بكل أشكالها لضبط عمليات تداول وبيع المواد الزراعية والأدوية البيطرية وفق الأنظمة والقوانين.

تقديم الدعم الفني واللوجستي للمنظمات الدولية فيما يخص تقديم المنح للمزارعين وفق التعليمات التنفيذية لوزارة الزراعة.

تجهيز المواقع الحراجية وحفر الجور لتنفيذ خطة التحريج لهذا العام حيث تبلغ خطة التحريج لهذا العام ٨٠ هكتاراً.

وحسب كلام «درويش» فقد تم الانتهاء من حملات التحصين للحمى القلاعية للأبقار، حيث كان العدد المستهدف ٩٠٠٠٠ رأس وجدري الأغنام والماعز وبلغ العدد المستهدف ٤٠٠٠٠٠ رأس، ونحن مستمرون بحملة إنتروتوكسيميا الأغنام والماعز أيضاً على كل أراضي المحافظة وتشارك فيها جميع الكوادر البيطرية في المراكز والوحدات الإرشادية.

حملات مكافحة فأر الحقل وجادوب الصنوبر.

متابعة قطاف محصول الزيتون وعمل المعاصر.

إن مديرية زراعة حمص لم تكن لتنطلق بفعالياتها المختلفة لولا دعم الوزارة ممثلةً بالسيد الوزير الذي يتابع كل شاردة وواردة على مساحة المحافظة كما باقي المحافظات.

80 هكتاراً خطة التحريج لهذا العام

AL FADEL
Money transfer & Exchange
EXCHANGE
الفاضل
للصرافة و الحوالات المالية

شبكة الفروع

City	Branch	Address	Tel	Mob	Fax
دمشق	الإدارة العامة	ساحة المحافظة – شارع الفردوس جانب سينما الفردوس	011 9908 011 2229998	0949999908	011 2240333
دمشق	شارع الثورة	شارع الثورة مجمع يلبغا التجاري	011 2331186	0930600611	011 2331149
ريف دمشق	السيدة زينب (ع)	مقابل المقام - جانب مشفى الصدر	011 6487000	0930600602	011 6487100
ريف دمشق	جرمانا	الشارع العام – مقابل عصير هاواي	011 5629090	0989600610	011 5629094
ريف دمشق	النبك	مدينة النبك - شارع السرايا	7222222 011	0989600612	7227604 011
اللاذقية	اللاذقية	شارع ٨ آذار – بناء نقابة الصيادلة مقابل صالة السورية للتجارة	041 2223222	0930600630	041 2223111
حلب	الفرقان	الفرقان - شارع الاكسبريس جانب بنك سورية الدولي الاسلامي	021 2678610	0930600640	021 2678655
حماه	حماه	ساحة العاصي - شارع القوتلي مقابل المصرف التجاري السوري	033 2214020	0989600690	033 2214121
درعا	درعا	حي الكاشف – شارع الجمهورية بالقرب من المجمع الحكومي	015 2211114	0989600635	015 2211584
دير الزور	دير الزور	شارع صحارى – مقابل البريد	051 328159	0989600688	051 328158
القامشلي	القامشلي	حي الزهراء – الشارع العام امتداد شارع السيد الرئيس	052 432197	0989600614	052 432191
بانياس	بانياس	شارع القدموس – بجانب مؤسسة المياه	043 7726334	0989600675	043 7724532
حمص	حمص	شارع الكورنيش الغربي مقابل مشفى الرعاية الطبية	031 2472076	0989600666	031 2472074

011 9908
www.alfadel.sy
اللإدارة العامة : سورية - دمشق - ساحة المحافظة شارع الفردوس - جانب سينما الفردوس

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٦/ ١ كانون الأول ـ ديسمبر ٢٠٢٤

اللغة التي لم نتقنها بعد !

ماذا نحتاج لتحويل مؤسسات القطاع العام إلى شركات مساهمة ؟

دورها إيجابي في تعبئة الادخار الوطني وفرصة لتحويله إلى استثمار ناجح وقيمة مضافة

■ هني الحمدان

تعتبر الشركات المساهمة من أهم الشركات التي تلعب دوراً بارزاً في الاقتصاد الوطني وتعزيز أداء قطاعاته الاقتصادية المختلفة، من خلال مساهمتها في إعادة توزيع الدخل القومي وتنمية الوعي الادخاري والاستثماري، وبالتالي رفع مستوى معيشة المواطنين.

الحكومة عادت وتناولت واقع الشركات المساهمة بالنقاش الجدي من خلال اجتماع ترأسه رئيس مجلس الوزراء الدكتور محمد الجلالي وبحث واقع الشركات المساهمة من جهة الأهمية المتزايدة لهذا النوع من الشركات في الاقتصاد الوطني السوري. فالشركات المساهمة تُعتبر أداة فعّالة في تعبئة الادخار الوطني وتحويله إلى استثمار منتج، ما يسهم في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ومن الواضح أن الحكومة تسعى لتوفير بيئة ملائمة لنمو هذه الشركات، سواء عبر تقديم حوافز ضريبية وإعفاءات كما ورد في القانونين رقم /١١/ لعام ٢٠٢٣ و/٣/ لعام ٢٠٢٤، أو من خلال تنظيم الأطر القانونية لتعزيز التحول من الاستثمار الفردي إلى المؤسسي. وهذه الجهود تمثل خطوة مهمة نحو نقل الأنشطة من اقتصاد الظل إلى الاقتصاد الرسمي، بما يساهم في رفع مستوى الشفافية وتعزيز الحوكمة المالية.

قراءة أولية

الاجتماع أوضح أيضاً التحديات التي تواجه الشركات المساهمة، مثل الأعباء الضريبية الثقيلة والإجراءات البيروقراطية التي قد تعوق نشاطها كما يجب، إلى جانب محدودية الأثر المحفز لإعادة تقييم الأصول. ومعالجة هذه المعوقات تتطلب تعاوناً جاداً بين القطاعين العام والخاص، لضمان تحويل النصوص التشريعية إلى واقع ملموس يخدم الاقتصاد.

التأكيد على أهمية الشركات المساهمة في بنية الاقتصاد الوطني، كما جرى استعراض الجهود الحكومية المبذولة لتوفير البيئة التشريعية والقانونية والتنظيمية المناسبة للتوسع في هذا النوع من الشركات وضرورة إدماجها للمساهمة في التنمية الاقتصادية وحل كل المعوقات القائمة.

وتناول الاجتماع تقييماً دقيقاً لنتائج تطبيق أحكام كل من القانون رقم /١١/ لعام ٢٠٢٣ الذي منح محفزات مهمة وإعفاءات ضريبية لإعادة تقييم الأصول الثابتة للشركات القائمة التي تقوم بالتحول والاندماج على أن ينتج عنها شركات مساهمة مغفلة، وأيضاً أحكام القانون رقم /٣/ لعام ٢٠٢٤ الذي سمح للجهات العامة بالتعاقد مع شركات مساهمة عامة قابضة لإدارة مرافق عامة اقتصادية.

حرص وجدية الحكومة واضحان لتعزيز حضور الشركات المساهمة في البلد والتوجه لتحديث بنية السوق الاستثمارية فيه، ونقل الكثير من الأنشطة من اقتصاد الظل إلى الاقتصاد الرسمي الذي تعد الشركات المساهمة من أهم أركانه وحوامله لما تتمتع به من مزايا إدارية وقانونية وتنظيمية متقدمة مدعومة ببنية حوكمة مالية متطورة، تحت رعاية ومتابعة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

عدم إقبال

لكن هناك عدة أسباب تتجسد في ضعف الإقبال على إحداث الشركات المساهمة، فهناك الرغبة في التهرب الضريبي الناتج عن الأعباء الضريبية الكبيرة التي تتحملها هذه الشركات، بالإضافة إلى الإجراءات الطويلة والمعقدة التي يتطلبها إحداث الشركات المساهمة، من أهم تلك الأسباب. وهناك بعض الآثار السلبية لمحددات إعادة تقييم أصول الشركات القائمة في تحفيزها لتحولها إلى شركات مساهمة. وهنا لا بد من ضرورة الخروج من دائرة النظر إلى الشركات المساهمة باعتبارها محلاً لجباية الضرائب، والتركيز على دورها الاقتصادي والتشغيلي والإنتاجي، وعلى وجه الخصوص دورها الإيجابي في تعبئة الادخار الوطني، وتحويله إلى استثمار وإلى قيمة مضافة.

فالتوجه نحو تعزيز الشركات المساهمة يعكس رؤية استراتيجية لخلق بيئة اقتصادية أكثر استقراراً واستدامة، وذلك عبر تطوير بنية السوق الاستثمارية وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. ولتحقيق هذا الهدف، يبقى من الضروري الاستمرار في متابعة تنفيذ النصوص القانونية بدقة، وتقديم تغذية راجعة حول كفاءتها، لضمان تلبية الطموحات التنموية التي تسعى الحكومة لتحقيقها.

مؤشرات سلبية

الباحث في الشؤون الاقتصادية الدكتور علي محمد اعتبر في تصريح لـ«الاقتصادية» أن أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد السوري هي كيفية الإصلاح والانطلاق الفعال لمؤسسات وشركات القطاع العام، إذ إن هذه الشركات كانت تعاني قبل الأزمة من تراجع في الأداء وانخفاض في وتيرة الأعمال ما انعكس على نشاطها كاملاً بمؤشرات سلبية عامة، فجاءت الحرب مع ما حملته من تدمير وتخريب لبعضها وتوقف الإنتاج والعمل في بعضها الآخر، مشيراً إلى أنه عند البحث بالتفاصيل يتبيّن أن مشاكل مؤسسات وشركات القطاع العام لم تقتصر على ذلك فحسب بل تضاعفت ما أدى إلى مزيد من الصعوبات في الحلول نظراً لما حلّ بالواقع الاقتصادي كله في سورية، فتغير سعر الصرف وانخفاض مؤشرات الاقتصاد الكلي وارتفاع معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار جعلت واقع هذه الشركات أكثر سوءاً، الأمر الذي أدى إلى بيانات ومؤشرات سلبية أكثر مما كانت عليه خلال الحرب وقبلها.

توجهات لتوفير البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة للتوسع في هذا النوع من الشركات و إدماجها للمساهمة في التنمية الاقتصادية

وأكد محمد أن الوقوف على واقع هذه الشركات وإيجاد الحلول لها أصبحا من أهم متطلبات المرحلة القادمة في سورية ولاسيما أنها مرحلة إعادة الإعمار وحالة التضخم والغذاء والقلة، والتي من المفترض أنه سيتم فيها الاعتماد على شركات ومؤسسات القطاع العام بشكل كبير للقيام بكثير من الأعمال الواجبة والإسعافية، أما بقاؤها على وضعها الراهن فسوف يزيد «الطين بلة»، لذا من الواجب حصر هذه المشكلات المتعددة والمتنوعة والعمل على حلها جميعها بشكل متواز لاختصار الوقت وتحقيق المأمول.

وانطلاقاً مما سبق، رأى الدكتور محمد أن تفعيل وتنشيط دور الشركات المساهمة العمومية والمشتركة يعد مطلباً اقتصادياً حقيقياً خلال هذه المرحلة الحالية الصعبة، نظراً لكون بعض المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي التي تتبع للقطاع العام، تعاني من المشاكل والصعوبات التي كان يلحظها بعض القائمين على العمل والمتابعين، سواء من ناحية الترهّل الإداري أم انخفاض الإنتاجية وانعدام المنافسة، علماً أنه لا يمكن بخس حق هذه المؤسسات من جهة ما قامت به في الماضي من توفير جزء من مستلزمات حاجة القطر من خلال تصنيعها، لذا فلا بد من العمل على تفعيل هذه المؤسسات بشكل أفضل للتغلب على جميع المشاكل.

وأشار محمد إلى أن الشركات المساهمة العمومية تعني تطبيق مبادئ الإدارة والحوكمة السليمة، وفصل الإدارة عن الملكية، ووجود مجلس إدارة منتخب يراقب عمل الإدارة التنفيذية لهذه الشركات وخططها السنوية ومدى تنفيذ هذه الخطط، وتحقيق الأهداف الموضوعة والمتمثلة بالإنتاجية والتنافسية واليسر وتخفيف الهدر والفساد، ما سيلعب دوراً مهماً بتفعيل هذه المؤسسات التي ستنشأ وفق القانون الناظم.

إلزامهم بالتدقيق

من عوائق الشركات المساهمة هو محاولة التهرب الضريبي إضافة إلى سعر الصرف الذي يشكل عائقاً أساسياً أيضاً، كما أن بعض المستثمرين والصناعيين لا يرغبون في التصريح عن حجم أعمالهم الحقيقي لعدة غايات، وبالتالي فهم لا يفضلون الشركات المساهمة لكونها تلزمهم بالتدقيق على أعمالهم، وتقديم التقارير المالية الدورية بشكل ربعي والإفصاح عن أي شيء يخص الشركة.

معوقات

من ميزات الشركات المساهمة قدرتها على طرح أسهمها للاكتتاب العام أمام عموم المواطنين لتطرح للتداول ضمن سوق الأوراق المالية، ما يجعلها أداة مهمة لتعزيز الاقتصاد الوطني.

والشركات المساهمة توفر في سورية فرصاً كبيرة لتنمية الاقتصاد الوطني بحال استثمارها بالشكل الأمثل، من خلال استثمار رغبة مجتمع الأعمال وأصحاب المدخرات البسيطة بتشغيل أموالهم بالشكل الأمثل، كما تساهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحسن العائدات الضريبية، إضافة إلى ميزتها في استمرارية حياتها التي لا تنقضي بوفاة الشريك وانفصال الملكية عن الإدارة، ولكن انتشار هذا النوع من الشركات في سورية يلاقي بعض المعوقات، حيث لا يزال الكثير من رؤوس الأموال يفضلون الشركات ذات الإدارة الفردية أو العائلية.

كما أن تعدد الجهات الإشرافية والرقابية على الشركات المساهمة يؤثر في فاعلية عملها، حيث تجد إدارة بعض الشركات المساهمة أنها لا تحظى بميزات الشركات الأخرى نفسها ضمن القطاع الواحد، ولاسيما في جانب التسهيلات الممنوحة وحتى تأخذ الشركات المساهمة دوراً أكبر في الاقتصاد جملة مقترحات لإقناع عدد أكبر من المستثمرين بجدوى الشركات المساهمة منها تبسيط إجراءات ترخيص الأعمال، وتخفيض ورسوم تأسيس هذه الشركات ولاسيما العامة، إضافة إلى وجود مشروعات تحقق قيمة فائضة كبيرة تؤدي إلى تأسيس شركات مساهمة عامة.

ولتفعيل دور الشركات المساهمة في المرحلة المقبلة لا بد من توجيه الشركات التي ستؤسس في سورية مستقبلاً للمشاركة في عمليات إعادة الإعمار لأن تكون على صورة شركات مساهمة عامة، بغية الانتقال إلى اقتصاد منظم يعمل وفق الضوابط والتشريعات وتحت إشراف الجهات الناظمة، بدلاً من اقتصاد الظل وعمليات جمع الأموال التي كانت تتم في كثير من الأحيان بصورة غير قانونية، حتى يتم توزيع أرباح هذه الشركات على أكبر شريحة ممكنة من المجتمع.

يُذكر أن الشركة المساهمة تكون مؤسسة تجارية تتمتع بالشخصية القانونية المعنوية أو الاعتبارية، وتتألف من عدد من الأشخاص «الشركاء أو المساهمين» الذين يملكون حصصاً من رأسمالها على شكل أوراق مالية متساوية القيمة قابلة للتداول (الأسهم)، تتفرد بها عن بقية الشركات التجارية وتتميز الشركة المساهمة عن الشركات التجارية الأخرى بأن حصص الشركاء (الأسهم) فيها تكون قابلة للتداول بكامل الحرية دون الحاجة إلى الموافقة المبدئية لبقية الشركاء، كما هو الحال في شركات الأشخاص.

كما أن الذمة المالية في الشركة المساهمة مستقلة تماماً عن ذمة الشركاء ومسؤولية الشركاء محددة بحيث لا يتحمل كل شريك من الخسائر إلا بمقدار مساهمته في رأسمال الشركة، ويكون فيها حد أدنى لعدد الشركاء ولرأسمال الشركة يحددهما قانون الشركات، ولا يجوز أن تحمل الشركة اسم أحد الشركاء لأن الشركة لها شخصية قانونية مستقلة عن شخصية المساهمين فيها.

تنشيطها مرهون بانتعاش الاقتصاد

إن تنشيط الشركات المساهمة مرتبط بشكل وثيق بالوضع الاقتصادي بشكل عام، إذا كانت الأوضاع الاقتصادية مناسبة فإن الشركات بمختلف أشكالها سوف تنشط، وهذا النشاط مرتبط بتحرير الأسواق من بعض الإجراءات والقيود التي وضعتها الإدارات النقدية وما سببته من عرقلة لحركة دوران العجلة الاقتصادية من أجل تخفيض الاستهلاك بغرض تخفيض الطلب على الدولار لزوم الاستيراد، حسب رأي الخبير الاقتصادي جورج خزام لـ«الاقتصادية».

ومن أجل تجفيف السيولة النقدية مع سحب الأموال من السوق، كانت النتيجة انهيار الإنتاج وارتفاع الأسعار وتثبيتاً وهمياً لسعر صرف الدولار.

وإلغاء تقييد حرية سحب الأموال من المصارف هو شرط أساسي لتنشيط عمل الشركات التجارية والصناعية بالإضافة لإلغاء منصة تمويل المستوردات التي تعمل على تجفيف المستوردات بغرض تخفيض الطلب على الدولار.

كما أن إعطاء الأمان المطلق للأموال بالدولار والليرة السورية بالعمل بحرية هو الشرط الأكثر أهمية لعمل الشركات، وهذا مرتبط بإلغاء قرار تجريم التعامل بالدولار.

إن بيئة العمل الاستثمارية الصحية لرأس المال هي البيئة التي تطبق قواعد اقتصاد السوق الاجتماعي الحر، حيث المنافسة ومكافحة الاحتكار، وفيها يكون المستهلك هو سيد السوق والبضاعة المرتفعة السعر بالجودة الأقل تخرج تلقائياً من السوق بفعل المنافسة.

كلام في الاقتصاد

هل هناك اقتصاد حر؟

سؤال باتت الإجابة عنه ضرورية جداً، فالحوارات التي تجري حالياً بخصوص القوانين وحتى السياسات، يطرح فيها بعض أفكار يعتقد أصحابها أن التوجه العام هو نحو الانتقال إلى اقتصاد حر، هناك خطأ في المفهوم. حيث أن المطلوب هو الانتقال إلى اقتصاد سوق اجتماعي، فليس هناك اقتصاد حر بالمعنى الحرفي للكلمة.

إنما هناك اقتصاد يسمح بالحرية الاقتصادية لمختلف الشرائح الاقتصادية ولكن ضمن شروط وضوابط تحددها الحكومة وممثلو المهن والتجمعات الاجتماعية والسياسية. فعندما نستخدم تعبير اقتصاد السوق فهذا يعني اقتصاداً موجهاً يكفل الحرية الاقتصادية بشرط الالتزام بالنظام والقواعد العامة.

وهذا لا يعني بأي شكل عدم تدخل الحكومة في الاقتصاد، وخير دليل على ذلك ألمانيا التي تعتبر رائدة في اعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي على مستوى العالم، فالحكومة الألمانية تتدخل في دعم المنتجات الزراعية وفي سياسات وضوابط التأمين الصحي والاجتماعي. وأيضاً تدخلت مؤخراً للسيطرة على المؤسسات المالية بهدف تقليص آثار الأزمة المالية التي يعانيها الاقتصاد الألماني وهي التضخم. كما أنها تتدخل بموضوع التسعير من خلال وضع ضوابط لتسعير المادة بحد أدنى وحد أعلى وتترك للجودة السعر ضمن عتبات الحد الأدنى والأعلى. وكل ذلك يخضع لسياسات تخلق تنسيقاً عالي المستوى بين المؤسسات الحكومية التي تعتمد على سياسات قطاعيه تشمل كل مناحي اقتصاد السوق إن كان على مستوى الإنتاج أو الخدمات، وبين المؤسسات المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية.

اعتماد التنسيق بين المؤسسات يعتبر نواة الخلية الحيوية لاقتصاد السوق. فالعمل على تجسيد هذا التنسيق هو الذي يحقق انتقالاً اقتصادياً يخفف من وطأة التضحية التي ستتحملها الدولة والمجتمع من خلال هذه العملية الانتقالية، وهنا الضرورة هي أولوية بالسياسات وتحديداً السياسات القطاعية، لضمان التنسيق بينها للوصول إلى هدف الانتقال لاقتصاد السوق وتلمس المجتمع لأثاره الإيجابية في المدى المتوسط والطويل.

هنا لا بد أن نوضح أن عملية الانتقال لا تخلو من آثار سلبيه تتطلب التضحية من الجميع للخروج من اقتصاد مخطط بني على سياسات ترقيعية، فهناك آثار سلبية نتيجة هذا التحول على رأسها الهدر والفساد وانخفاض في سعر الصرف وحجم التصدير وازدياد الفقر وسوء توزيع الثروة الذي يخلق خللاً في الشرائح الاجتماعية المختلفة، إضافة لتراجع الاستهلاك وارتفاع نسبة الكوادر العاملة غير المؤهلة في المؤسسات العامة. كل ما قمنا بذكره نعيشه على أرض الواقع. فنحن أمام خيارين إما المراوحة بالمكان واستمرار المعاناة الاقتصادية والاجتماعية وإما تحمل التضحية التي لا هروب منها لنحصد الآثار الإيجابية لهذا التحول وأهمها:

١- ظهور السعر الحقيقي من خلال تفاعل آليات العرض والطلب.

٢- دخول تكنولوجيا وآليات إنتاج جديدة.

٣- ازدياد معدل الإنتاجية لدى القطاع الخاص بسبب ازدياد حدة المنافسة.

٤- دخول رأس المال الأجنبي وارتفاع معدلات الاستثمارات.

٥- التشجيع على الابتكار والإبداع والتطوير في العملية الإنتاجية، وتحفيز روح المبادرة والمغامرة في البدء بمشروعات جديدة.

٦- نشوء أدوات جديدة للاستثمار مثل أسواق المال وتطوير أسواق الأوراق المالية.

٧- الاعتماد على النفس ورفض الاتكالية وتطوير ورفع الكفاءات لدى الأفراد ومختلف الشرائح الاجتماعية.

٨- تحقيق وفورات في الموازنة العامة واستعمالها في مشاريع البنية التحتية للاقتصاد، ورفع التصنيف الائتماني للدولة.

حزمة هذه النتائج تتحقق حال الانتقال إلى اقتصاد السوق، ونجاح الانتقال مرتبط بنمطية تفكير الفريق الموكلة إليه مهمة رسم السياسات وعلى رأسها السياسات القطاعية التي ترفع درجة التنسيق بين المؤسسات والذي ينتج عنه خلق ضوابط لكل قطاع إنتاجي أو خدمي ومن شأن هذه الضوابط أن تنتج نمواً اقتصادياً متوازناً ومستداماً.

بناء على ما تقدم اعتقد أن الأولوية يجب أن تكون للسياسات التي تخلق البنية التحتية لاقتصاد السوق. ووضعها بشكل محكم يتواءم مع متطلبات اقتصاد السوق. فالسياسات المطلوبة وبالذات القطاعية هي التي تشير وتسهل عملية الوصول إلى مواد في القوانين تعتبر معوقة لعملية التحول لاقتصاد السوق. فيتم تعديلها بما يتناغم مع السياسات المعتمدة لعملية الانتقال. فالأدوات التي تشتق منها الضوابط لا يمكن اعتمادها قبل خلق النظام الذي يحتاج لهذه الضوابط، فتاريخ العمل التجاري الذي بدأ بالشكن البحري وضعت له قوانين بعد ممارسته بفترة زمنية تم خلالها اكتشاف الافتقار إلى ضوابط تحكم هذا العمل. وما وقع على القطاع التجاري وقع على القطاعات كافة.

لهذا اعتقد أن البدء برسم السياسات هو الأولوية التي تقود لتصحيح أو إلغاء القوانين وليس العكس. فالضوابط منطقياً تعتمد للجم أي شذوذ عن القواعد، وبالتالي فعملية السهر على صوابية عمل هذه الضوابط تقع على عاتق الحكومة. ولهذا فلا وجود لاقتصاد حر من دون تدخل حكومي في إدارة السوق.

■ عامر إلياس شهدا

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٦/ ١ كانون الأول ـ ديسمبر ٢٠٢٤

ما مستقبل الجهاز المركزي للرقابة المالية؟

إدارات لا تعمل بشفافية ولا تفصح عن أوراقها ومعلوماتها المطلوبة للمدققين الماليين

نقاش في الأوساط الاقتصادية يدعو ليتبع الجهاز لمؤسسة الرئاسة أو مجلس الشعب

د. كدالم: لم يتمكن الجهاز من محاسبة مسؤولين فاسدين ومن على رأس عملهم بسبب الضغوطات الممارسة عليه

■ غزل ابراهيم

يأتي اجتماع رئيس مجلس الوزراء الدكتور محمد الجلالي مع أعضاء المجلس الأعلى للرقابة المالية كخطوة إيجابية نحو تعزيز الشفافية والمساءلة في المرافق الحكومية لتحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة وضمان تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين فمن الضروري أن تقوم الحكومة والجهاز المركزي بدورهما ومسؤوليتهما باتخاذ إجراءات قانونية صارمة لمحاسبة المديرين المخالفين لضمان عدم إفلاتهم من العقاب ووضع آليات واضحة لتحسين مستوى أداء المكاتب، ما يعزز من الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد والثقة بين المواطنين والجهات الحكومية.

ونأمل أن تتمكن الحكومة والجهاز المركزي من تقديم نتائج ملموسة في محاربة الفساد ومعالجة الاختلالات لعكس جديتهم في أداء عملهم، من خلال الرقابة على أموال الدولة في ظل تحديات كبيرة تواجه سورية.

وأن يكون الاجتماع بداية لتعزيز دور الرقابة وترسيخها وتوفير مقومات نجاحها، وهذا صلب ما أكده الدكتور الجلالي، الذي أشار إلى أن نجاح العمل الرقابي المالي يتطلب بذل جهد مشترك من الجهات الرقابية من جهة والجهات العامة المعنية من جهة أخرى، مبيناً أن هذا العمل مسؤولية وطنية يجب أن يُحاسب أي مُقصر فيها.

كما أكد الجلالي أهمية أن يبادر الجهاز المركزي للرقابة المالية إلى التفكير الإبداعي في العمل الرقابي المالي وعدم تقييد التفكير بحرفية النصوص المكتوبة، فالأوضاع الصعبة التي عاشتها الجهات العامة تتطلب اجتراح حلول موضوعية وعلمية، تضمن في آن معاً إنجاز الحسابات المالية للجهات العامة وإنجاز القوائم المالية من جهة، وضمان عدم استغلال الظروف الاستثنائية لتمرير أي سلوكيات أو انحرافات تتنافق بفساد أو بشبهات فساد تضر بالمال العام.

تصحيح المسار

وتعليقاً على مخرجات الاجتماع أوضح عضو مجلس الشعب السابق زهير تيناوي لـ«الاقتصادية»، أن الحكومة أدركت أهمية الرقابة المسبقة على موارد وواردات وصرفيات مؤسساتها وشركاتها ووزاراتها، ومن هذا المنطلق جاء الاجتماع النوعي لرئيس مجلس الوزراء مع أعضاء المجلس الأعلى للرقابة المالية، لذلك لا بد من تفعيل دور أجهزة الرقابة وإعادة النظر بآلية عملها لتكون حصناً حصيناً للعاملين في القطاع العام، فالرقابة ليست أداة للبطش، بل هي أداة لتصحيح المسار وتصحيح الأداء، والتسليم بذلك يبعد القطاع الاقتصادي والمالي عن أي انحراف أو خلل يمكن الوقوع به.

التفكير الإبداعي

وأوضح تيناوي أن تركيز رئيس الحكومة على التفكير الإبداعي في العمل الرقابي للجهاز بعيداً عن النصوص والآليات المتبعة حالياً في تدقيق الواردات والصرفيات مهم جداً، ولا بد من إيجاد آلية جديدة في العمل الرقابي تقي العاملين في المؤسسة أوفي الشركة أو في الوزارة من المطبات التي يمكن أن يقعوا فيها، وخصوصاً في ظل الظروف الاستثنائية الحالية.

فقضية مكافحة الفساد الإداري وفقاً لتيناوي من أهم القضايا المعقدة على الصعيد الداخلي لأي دولة، نتيجة عدم قيام الإدارات أو القائمين عليها أو بعض القائمين عليها بتطبيق القانون بالشكل الصحيح أو الجهل بمواد القانون في بعض الأحيان وعدم إفصاح الإدارات عن الإجـراءات أو الأسباب التي أدت إلى صدور تلك القرارات، التي لا تتمتع بالسرية، وتؤدي إلى عدم تطبيق الشفافية لكونها لا تسمح لأصحاب الإدارات العليا أو للمدققين بالحصول على المعلومات الضرورية التي لها علاقة بعمل تلك الإدارات.

أكد عليها الدستور

من جهته أكد لـ«الاقتصادية» مدير المعهد التقاني للعلوم المالية والمصرفية بدمشق الدكتور محمود كدالم، أن الرقابة المالية تكشف عن مواطن الخلل والضعف وتساعد في تصحيحها، كما أنها تساعد في التنبؤ بالمشكلات التي ستحدث قبل وقوعها، وهي عبارة عن منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمالية والمحاسبية والإدارية بغية المحافظة على المال العام ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق أعلى درجة من الفعالية في تحقيق النتائج، لذلك تعتبر الرقابة وسيلة وأداة أساسية في معالجة الترهل في الجهات العامة فيما لو جرى إعطاؤها الصلاحيات الكافية لذلك.

ويؤكد كدالم أن الرقابة المالية على عكس باقي الرقابات وردت في الدستور السوري، وهي أداة من الأدوات التي أكد عليها سابقاً.

صعوبات ومعوقات

رغم أهمية الرقابة ودورها المحوري في تقويم العمل وتصحيحه، إلا أن هناك عوائق عدة تقف أمامها، ومن أهم عوائق ممارسة الجهاز المركزي للرقابة المالية لدوره بالشكل الصحيح وفقا لكدالم «النص التشريعي الناظم لعملها»، فهو بحاجة إلى إعادة النظر فيه بطريقة شاملة، ولاسيما فيما يتعلق بالتبعية، حيث نجد أن الجهاز المركزي للرقابة المالية يرتبط برئيس الحكومة، (أي جهة رقابية ترتبط في عملها بجهة تنفيذية)، في حين يُفترض أن تكون الرقابة، سواء أكانت مالية أم إدارية أو قانونية، من صلب اختصاصات السلطة التشريعية أو مناطة بالقيادات المشرفة على السلطة التنفيذية كالقيادة السياسية أو رئاسة الجمهورية، ولو كان الجهاز يتبع لرئيس الجمهورية أو لمجلس الشعب، لما كان هناك من حدود لصلاحياته وخاصة القضايا التي تخصّ المناصب العليا.

ولذلك نجد حسب كدالم أن هناك مسؤولين سابقين تظهر حالات الفساد الكثيرة والكبيرة لهم بعد إنهاء تكليفهم، نتيجة عجز الجهاز المركزي عن ممارسة عمله ومحاسبتهم خلال وجود هؤلاء المسؤولين الفاسدين على رأس عملهم بسبب الضغوطات الكثيرة التي تمارس عليه.

وأكبر دليل على ذلك هو وجود مواد قانونية ضمن مرسوم الجهاز المركزي تجبر الجهاز على قبول معاملات معينة ومن وجهة نظره بأنها خاطئة في حال وافق رئيس الحكومة على تنفيذها وهنا تقصد (معاملات التأشير).

دمج أم فصل؟ الجهاز أمام خيارين أحلاهما مر

ويوضح كدالم أن من الصعوبات الأخرى التي تواجه عمل الجهاز المركزي أيضاً عدم الاستقرار الذي يعانيه، إذ نسمع أقاويل كثيرة عن دمج الجهاز المركزي بالهيئة المركزية للرقابة والتفتيش أو عن سحب صلاحيات التحقيق من الجهاز وضمه للهيئة، وهذا الأمر لو حصل تكون الرصاصة الأخيرة في حياة الجهاز المركزي، إذ إن عمل الجهتين ليس متضارباً، ولا يمكن القبول بدمج الجهتين لمصلحة الهيئة المركزية، فوجود الجهاز المركزي حقيقة أزلية قديمة في جميع بلدان العالم المتطورة والمتقدمة، وحتى دول العالم الثالث، حيث نجد أن اسمه في بعض البلدان (ديوان المحاسبات) وفي بلدان أخرى (المحكمة المالية العليا) أو (الجهاز المركزي للرقابة المالية...)، والأفضل هو أن يجري العمل على تقوية الجهاز المركزي للرقابة المالية، بدلاً من إضعافه، إذ أن الجهاز في قانونه يعمل بالرقابة المالية والإداريـة(الرقابة السابقة واللاحقة والآنية).

مقترحات وتوصيات

ولعلاج أوجه القصور وتطوير العمل الرقابي في سورية اقترح الدكتور كدالم مجموعة من التوصيات منها:

١_ تغيير التشريع الناظم لعمله بما ينسجم مع المعايير الدولية المعتمدة للانتوساي وإعادة النظر بموضوع التبعية.

٢_إعادة النظر بالحالة المادية للمفتشين وسقف الرواتب والتعويضات.

٣_إحداث محكمة مالية مختصة، وذلك بالشراكة بين القضاء والجهاز المركزي وعدم ترك قضايا الفساد المكتشفة بعهدة القضاء بشكل كامل، إنما يتم البت في هذه القضايا من قبل المحكمة المحدثة والتي يكون قضاتها (ماليين مختصين من الجهاز المركزي وحقوقيين مختصين)، وتكون تبعية هذه المحكمة للجهاز وتشرف عليها بشكل غير مباشر وزارة العدل.

٤_ إعطاء المفتشين الحصانة اللازمة والكافية وبشكل فعلي وحقيقي حتى يتمكن المفتش من أداء عمله بشكل أفضل، والحصانة أيضاً تشمل حصانة فعلية داخل الجهاز أيضاً، وليس في الجهات العامة فقط.

٥_ ضرورة تبني رئاسة الحكومة ملفاً مهماً جداً، وهو العمل على تغيير ثقافة الفساد المنتشرة حالياً، حيث أصبح الفساد عبارة عن ثقافة، وهذا يتطلب تضافر جهود (وزارة التربية ووزارة الأوقاف ووزارة التعليم مع الأجهزة الرقابية المختلفة) لمعالجة هذه الثقافة المنتشرة.

٦_ تأمين برامج التدريب اللازمة للمفتشين (تدريب داخلي وخارجي) وبشكل غير تقليدي حتى يتمكنوا من مواكبة التطور في مجال العمل الرقابي.

تجنب التراكمات والتأجيل

من جانبه أكد تيناوي أن هناك جهوداً كبيرة تبذل في قطع حسابات المؤسسات والشركات، وهذا إنجـاز كبير ومهم يسجل للعاملين في الجهاز المركزي ووزارة المالية، ولكن يجب إنجاز الأعمال بشكل سريع ودائم، لأن التراكم يؤدي إلى مزيد من الفساد وإلى إخفاء ما يمكن إخفاؤه من عمليات صرف غير صحيحة وغير دقيقة، ويعرقل عمل الجهات التي تقوم بوضع الخطط السنوية.

وفي هذا الاتجاه اقترح تيناوي أن تكون الرقابة بشكل دائم ويومي، لنحصن العامل، ولنصل بالمعلومات إلى صاحب القـرار بشكل دقيق وصحيح، فالرقيب هو الحافظ الذي يجب ألا يغيب عنه شيء، ويجب أن يتأكد من مدى تحقق الأهداف بكفاية وفاعلية بالوقت المحدد.

د. محمود كدالم

زهير تيناوي

تراكم الأعمال والحسابات يؤدي إلى مزيد من الفساد وإخفاء ما يمكن إخفاؤه من عمليات صرف غير صحيحة

إشراقات

«المعرفة» ثروة يجب استثمارها والاستثمار فيها «١ من٢»

إن مستوى (المعرفة) الفكرية والإنتاجية هو الفرق (الفيصل) بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة. فالاستثمار في تعليم الإنسان، كإنسان، وكأهم عنصر من عناصر الإنتاج، وكذا الاستثمار في المؤسسات التعليمية والبحثية هو الاستثمار الأكثر جدوى وعائدية على الأمد الطويل من الاستثمار في عناصر الإنتاج الأخرى (الموارد، رأس المال، التنظيم)، وهو من دون غيره، الذي يخلق دول الرفاه واقتصادات المعرفة، فـ(الفكر) و(المعرفة) و(التأهيل) و(التدريب)، هي الشحنات الفعالة والطاقات الكامنة التي يجب أن يتسلح بها الكادر البشري، إنه القاطرة الأهم لعملية التنمية المستدامة، الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، حيث إن أي عملية تنموية مستدامة لا بد أن تُصاغ أسسها على مبدأ الاعتماد على القدرات المعرفية والطاقات الذاتية (البشرية والمادية) للاقتصاد والمجتمع (من جهة)، وأن تعتمد في فلسفتها على ضرورة استنهاض هذه القدرات (من جهة أخرى)، ولا بُد أن يكون العلم والمعرفة والبحث العلمي الأساس الذي تقوم عليه أنشطة الثروة البشرية والمفصل الأهم الذي يُشكل وعيها، والإطار الذي يجب أن ترتقي بموجبه عملية التنمية والتطوير، وتحقيق ذلك كله يتطلب الاستثمار في الإنسان. لذلك فإن الاستثمار في رأس المال البشري هو استثمار وطني مستدام، تقوم القوى البشرية بموجبه بتحويل الثروات المادية إلى مخرجات عالية الإشباع لاحتياجات المجتمع.

وفي هذا السياق أكد الاقتصادي المعروف «الفريد مارشال» أهمية الاستثمار في رأس المال البشري واعتبره من أفضل أنواع رأس المال قيمةً ومفتاحاً لتقدّم الأمم والشعوب. وفي كتابه الشهير «ثروة الأمم» أكد الفيلسوف «آدم سميث» أبو الاقتصاد السياسي ومؤسس علم الاقتصاد الاجتماعي، أن كل القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركناً أساسياً في مفهوم رأس المال الثابت اللازم والضروري لعملية التنمية، وأن «قدرات الأفراد تتوقف على مدى اكتسابهم للتعليم». فالعنصر البشري المؤهل –إذاً– هو أساس (تحسين الإدارة) ورفع (إنتاجية العمل) وزيادة واستغلال كفاءة التشغيل، فضلاً عن كونه العنصر الأساسي وراء الارتقاء بكفاءة عناصر الإنتاج الأخرى، وبالتالي فإن الاستثمار في تنمية هذا العنصر في إطار استراتيجية تنموية شاملة كفيل بشحذ الطاقات الإبداعية التي تستطيع أن تحول الثروات المادية من مجرد كميات نوعية إلى مخرجات تنافسية ذات قيمة مضافة عالية، من شأنها أن تُسرّع في النمو الاقتصادي وتحقق الرفاه الاجتماعي لأعضاء المجتمع، وخاصةً أننا اليوم نعيش صراع وجود بين (التخلف) وبين (التقدم)، القائم على «المعلومات والمعرفة»، تتنافس فيه مع اقتصادات متطورة، تُشكل المعرفة والقيمة المضافة البشرية فيها أكثر من (٦٠ بالمئة) من القيمة السوقية لإنتاجها.

إن الفرق بين قيمة ما تنتجه دول (اقتصاد المعرفة) وقيمة ما تنتجه دول (الاقتصاد التقليدي) هو الفرق بين القيمة المضافة الكامنة (وهي الأجور والأرباح) في منتجات كل من الدولتين، أي إن معظم هذا الفرق يكمن بفروقات عائد عنصر العمل (الحي، والتنظيم والإدارة) و(المتجسد بالقدرة على استخدام الآلات وتكنولوجيا الإنتاج)، وهذه الفروقات بمعظمها ناتجة عن (المعرفة)، وهذه المعرفة إن كانت متدنية فهي تُنتج سلعاً نمطية تقليدية (و/أو عالية التكلفة) تستطيع الكثير من الدول والشعوب والمصانع إنتاجها، فتكون القيمة المضافة فيها متدنية، لأن معظم قيمتها السوقية متمثلة بقيمة المواد الداخلة في إنتاجها، وفي حال كانت المعرفة رفيعة المستوى، فهي تُنتج سلعاً عالية الكفاءة ذات محتوى تكنولوجي كبير، فتكون القيمة المضافة فيها (أي ما يحصل عليه البشر من حصيلة العملية الإنتاجية) عالية، لأن نسبة قليلة من قيمتها السوقية متمثلة بقيمة المواد والموارد الطبيعية الداخلة في إنتاجها، وبالمحصلة يحصل البشر في مجتمع (اقتصاد المعرفة) على نسبة كبيرة من قيمة ما ينتجونه (٦٠– ٧٥ بالمئة على سبيل المثال)، وتحصل الدولة على ضرائب دخل عالية من هذه النسبة تمكنها من الإنفاق على الخدمات والاستثمارات العامة، ويذهب الباقي (كمدخرات) و(للاستهلاك) و(للاستمرار بتغطية تكاليف عملية الإنتاج المستمرة و/أو للقيام باستثمارات جديدة). أما أفراد مجتمع (الاقتصاد التقليدي) فيحصلون على نسبة قليلة من إجمالي قيمة ما ينتجونه (أي أقل من ٤٠ بالمئة، وغالباً أقل من ٢٥ بالمئة)، وبالتالي تحصل الدولة على حجم قليل من الضرائب من هذه النسبة، أي تضعف قدرتها على الإنفاق على المشاريع والخدمات العامة... وبالتالي لا بد من استثمار المعرفة والاستثمار فيها.

يتبع في المقال التالي... (٢/٢)

■ د. عابد فضلية

كلية الاقتصاد-جامعة دمشق

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٦/ ١ كانون الأول ـ ديسمبر ٢٠٢٤

«الاقتصادية» ترصد كل أسبوع أهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات والسلع الأساسية في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..

أثرت بيانات الاقتصاد الأمريكي والأوروبي على سوق العملات (سوق صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو والجنيه الإسترليني) مترافقاً مع ارتفاع كبير في أسعار العملات المشفرة ونبين أدناه أداء كل عملة على حدة:

تراجع أسعار القمح بنسبة ناقص 1.63 ٪ والسكر ناقص 0.32 ٪

يورو / دولار، الجنيه الإسترليني/دولار:

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي خلال تداولات الأسبوع السابق:

حيث افتتح اليورو تداولاته على ارتفاع مسجلاً في تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٢٥) ١,٠٤٩٤ دولار أمريكي مرتفعاً بنسبة ٠,٧٤ بالمئة.

كما ارتفع سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي في تداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/١١/٢٥) بنسبة ٠,٢٩ بالمئة.

ولعلّ من أبرز تحركات اليورو التداولات الحاصلة في يوم الأربعاء (٢٠٢٤/١١/٢٧) مقارنة بتداولات اليوم السابق الثلاثاء (٢٠٢٤/١١/٢٦) حيث ارتفع سعر الصرف بنسبة تقارب ٠,٧٤ بالمئة متأثراً بانخفاض العجز في الميزان التجاري السلعي فقد سجل ميزان التجارة السلعية عجزاً قدره ٩٩,١ مليار دولار أمريكي وهي أقل من التوقعات البالغة ١٠٢,٧ مليار دولار أمريكي.

وقد أنهى اليورو تداولاته على ارتفاع مسجلاً في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٢٩) ١,٠٥٦٢ دولار أمريكي مرتفعاً بنسبة ٠,٠٩ بالمئة متأثراً بنتائج استطلاعات البنك المركزي الأوروبي الذي أجراه في شهر تشرين الأول من العام الحالي الذي أظهر ارتفاع توقعات التضخم للعام المقبل قليلاً إلى ٢,٥ بالمئة من مستوى ٢,٤ بالمئة.

ومن خلال المقارنة بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع لكل من سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني يلحظ ارتفاع سعر صرف اليورو بنسبة بلغت ٠,٦٥ بالمئة وسعر صرف الجنيه الإسترليني بنسبة ١ بالمئة.

التحركات السعرية لليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي:

الفترة	سعر صرف اليورو	سعر صرف الجنيه الإسترليني
٢٠٢٤/١١/٢٥	١,٠٤٩٤	١,٢٥٦٧
٢٠٢٤/١١/٢٦	١,٠٤٨٦	١,٢٥٦٨
٢٠٢٤/١١/٢٧	١,٠٥٦٤	١,٢٦٧٨
٢٠٢٤/١١/٢٨	١,٠٥٥٣	١,٢٦٨٧
٢٠٢٤/١١/٢٩	١,٠٥٦٢	١,٢٦٩٣
التغير المئوي بين بداية ونهة الأسبوع	٠,٦٥ بالمئة	بالمئة١,٠٠

أسعار العملات المشفرة

يوضح الجدول أدناه التحركات السعرية لكل من البيتكوين والإيثريوم:

ارتفع سعر الايثريوم مقابل الدولار الأمريكي في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٢٩) مسجلاً ٣,٦٢٨ دولارات أمريكية وبنسبة ارتفاع عن تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٢٥) بلغت ٦,٣٣ بالمئة، كما ارتفع سعر البيتكوين بنسبة ٥,٢٦ بالمئة مدعومةً بتفاؤل الأسواق بشأن مستقبل العملات المشفرة في الولايات المتحدة. وتأتي هذه الزيادة وسط إشارات تفيد بأن الإدارة الأمريكية تحت قيادة دونالد ترامب قد تضمّ مرشحين مؤيدين للعملات المشفرة في المناصب المالية الرئيسية، ما يعزز احتمالات تنظيم أكثر إيجابية لهذه الأصول الرقمية.

التاريخ	سعر البيتكوين	سعر الإيثريوم
٢٠٢٤/١١/٢٥	٩٣,١٣٣,٠٠	٣,٤١٢,٠٠
٢٠٢٤/١١/٢٦	٩٢,٠٨٢,٠٠	٣,٣٢٦,٠٠
٢٠٢٤/١١/٢٧	٩٥,٩٥٣,٠٠	٣,٦٥٤,٠٠
٢٠٢٤/١١/٢٨	٩٥,٧٦١,٠٠	٣,٥٧٨,٠٠
٢٠٢٤/١١/٢٩	٩٨,٠٣٢,٠٠	٣,٦٢٨,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٥,٢٦ بالمئة	٦,٣٣ بالمئة

أسعار المعادن:

يظهر الشكل أدناه تطور كل من أسعار الذهب العالمية والنحاس:

شهدت أسعار كل من الذهب انخفاضاً حيث انخفض سعر أونصة الذهب العالمية في بداية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٢٥) مقارنةً بتداولات نهاية الأسبوع السابق بنسب بلغت ٣,٢٢ بالمئة متأثراً بارتفاع شهية المخاطرة.

على حين شهد سعر الذهب ارتفاعاً في تداولات يوم الجمعة (٢٠٢٤/١١/٢٩) مقارنة بتداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/١١/٢٨) ويأتي هذا الارتفاع مع حالة عدم اليقين السياسية والاقتصادية.

التحركات السعرية لأسعار الذهب العالمية والنحاس:

الفترة	سعر أونصة الذهب العالمية	سعر النحاس
٢٠٢٤/١١/٢٥	٢,٦٢٥,٠٠	٤,١٤١٥
٢٠٢٤/١١/٢٦	٢,٦٣٢,٠٠	٤,٠٩٨
٢٠٢٤/١١/٢٧	٢,٦٣٦,٠٠	٤,١٣٩
٢٠٢٤/١١/٢٨	٢,٦٤٠,٠٠	٤,١٣
٢٠٢٤/١١/٢٩	٢,٦٦١,٠٠	٤,١٣١٨
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	١,٣٧ بالمئة	– بالمئة٠,٢٣

أسعار النفط والغاز:

يوضح الشكل أدناه تطور سعر النفط بالدولار الأمريكي (خام برنت وتكساس) والغاز خلال تداولات الأسبوع السابق:

لعلّ من أبرز التحركات في سعر نفط برنت هو التحرك في سعر برميل خام برنت حيث ارتفع في نهاية تداولات يوم الخميس (٢٠٢٤/١١/٢٨) بنسبة تقارب ٠,٦٢ بالمئة متأثراً بتأجيل اجتماعات أوبك.

وانخفضت أسعار الغاز بعد إظهار تقرير إدارة معلومات الطاقة (EIA) أن المرافق سحبت ٣ مليارات قدم مكعب من المخزون الأسبوع الماضي، وهو أقل بكثير من متوسط الانخفاض التاريخي للفترة نفسها البالغ ٣٠ مليار قدم مكعب، ما يعكس بداية موسم السحب من المخزون. ومع ذلك، تأثرت الأسعار بتوقعات أن الطقس البارد المتوقع قد يصبح أكثر اعتدالاً في شهر كانون الأول من العام الحالي.

التحركات السعرية لأسعار النفط والغاز:

الفترة	سعر برميل النفط خام برنت	سعر برميل النفط خام تكساس	سعر الغاز
٢٠٢٤/١١/٢٥	٤٤,٧٣٦,٠٠	٨,٢٩٢,٠٠	١٩,٤٠٥
٢٠٢٤/١١/٢٦	٤٤,٨٦٠,٠٠	٨,٢٥٩,٠٠	١٩,٢٩٦
٢٠٢٤/١١/٢٧	٤٤,٧٢٢,٠٠	٨,٢٧٤,٠٠	١٩,٢٦٢
٢٠٢٤/١١/٢٨	٤٤,٧٨١,٠٠	٨,٢٨١,٠٠	١٩,٤٢٥
٢٠٢٤/١١/٢٩	٤٤,٨٥٣,٠٠	٨,٢٨٢,٠٠	١٩,٤١٩
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٪٠,٢٦	٪٠,١٢–	٪٠,٠٧

مؤشرات الأسواق المالية:

مؤشرات الأسواق المالية العالمية

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:

شهد أداء الأسواق المالية في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٢٩) ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفع مؤشر السوق المالية الأمريكية DJI بنسبة ٠,٢٦ بالمئة مسجلاً ٤٤,٨٥٣ نقطة بدعم من قطاعات المؤسسات العامة والخدمات الاستهلاكية.

كما ارتفع مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30 في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٢٩) حيث ارتفع مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30 بنسبة ٠,٠٩ بالمئة مسجلاً ١٩,٤١٩ نقطة. على حين انخفض مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100 في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٢٩) حيث انخفض بنسبة ٠,١٢ بالمئة مسجلاً ٨,٢٨٢ نقطة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية:

الفترة	مؤشر السوق المالية الأمريكية dji	مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100	مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30
٢٠٢٤/١١/٢٥	٤٤,٧٣٦,٠٠	٨,٢٩٢,٠٠	١٩,٤٠٥
٢٠٢٤/١١/٢٦	٤٤,٨٦٠,٠٠	٨,٢٥٩,٠٠	١٩,٢٩٦
٢٠٢٤/١١/٢٧	٤٤,٧٢٢,٠٠	٨,٢٧٤,٠٠	١٩,٢٦٢
٢٠٢٤/١١/٢٨	٤٤,٧٨١,٠٠	٨,٢٨١,٠٠	١٩,٤٢٥
٢٠٢٤/١١/٢٩	٤٤,٨٥٣,٠٠	٨,٢٨٢,٠٠	١٩,٤١٩
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٪٠,٢٦	٪٠,١٢–	٪٠,٠٧

مؤشرات الأسواق المالية العالمية الناشئة:

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:

انخفضت قيمة المؤشر للسوق المالية اليابانية في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٢٩) مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/١١/٢٥) بنسبة ١,٦٣ نقطة مئوية مسجلاً ٣٨,١٤٩ نقطة يضغط من قطاعات بناء السفن والآلات الدقيقة والتجزئة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية الناشئة:

الفترة	مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100	مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30	مؤشر السوق المالية NIKKI225 اليابانية
٢٠٢٤/١١/٢٥	٨,٢٩٢,٠٠	١٩,٤٠٥	٣٨,٧٨٠,٠٠
٢٠٢٤/١١/٢٦	٨,٢٥٩,٠٠	١٩,٢٩٦	٣٨,٤٤٢,٠٠
٢٠٢٤/١١/٢٧	٨,٢٧٤,٠٠	١٩,٢٦٢	٣٨,١٣٤,٠٠
٢٠٢٤/١١/٢٨	٨,٢٨١,٠٠	١٩,٤٢٥	٣٨,٣٤٩,٠٠
٢٠٢٤/١١/٢٩	٨,٢٨٢,٠٠	١٩,٤١٩	٣٨,١٤٩,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٪٠,١٢–	٪٠,٠٧	١,٦٣– بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العربية:

شهدت السوق المالية المصرية انخفاضاً في تداولات نهاية الأسبوع ليسجل ٣٠,٢٤٢ نقطة وبنسبة انخفاض ٠,٥١ بالمئة عن تداولات بداية الأسبوع السابق بدعم من قطاعات مختلفة.

في حين انخفض مؤشر السوق المالية السعودية فقد سجل المؤشر العام لها TASI ما يقارب ١١,٦٤٢ نقطة في نهاية تداولات الأسبوع السابق وبنسبة انخفاض ١,٨٨ بالمئة عما ك ان عليه في بداية تداولات الأسبوع بضغط من قطاعات المرافق العامة والخدمات المالية والبنوك.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية:

الفترة	مؤشر السوق المالية السعودية TASI	مؤشر السوق المالية المصرية EGX30	مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية
٢٠٢٤/١١/٢٤	١١,٨٦٥	٣٠,٣٩٧	١٠١,٦٩٧
٢٠٢٤/١١/٢٥	١١,٧٨٨	٣٠,٢٧١	١٠٣,٣٤٣
٢٠٢٤/١١/٢٦	١١,٧٣٦	٣٠,٢٨٤	١٠٥,٥٢٧
٢٠٢٤/١١/٢٧	١١,٥٩١	٢٩,٨٤٦	١٠٦,٦٤٤
٢٠٢٤/١١/٢٨	١١,٦٤٢	٣٠,٢٤٢	١٠٧,٩٤٦
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	١,٨٨– بالمئة	٠,٥١– بالمئة	٤,٤٥ بالمئة

أسعار السلع الغذائية:

تراجعت أسعار عقود القمح نتيجة وفرة الصادرات الروسية وتحسن ظروف المحاصيل في الولايات المتحدة. بلغت نسبة المحاصيل المصنفة كجيدة أو ممتازة ٤٩بالمئة بحلول ١٨ من شهر تشرين الثاني، مقارنة ب ٤٤بالمئة في الأسبوع السابق، بفضل الأمطار الغزيرة في مناطق الزراعة الشتوية. كما تسارعت عمليات زراعة القمح في فرنسا، حيث تمّ زرع ٩٠بالمئة من المحصول بحلول منتصف شهر تشرين الأول، متجاوزة متوسط السنوات الخمس البالغ ٨٧بالمئة.

تطور أسعار عينة من السلع الغذائية:

التاريخ	سعر القمح (بوشل / سنت دولار أمريكي)	سعر السكر (رطل / سنت دولار أمريكي)	سعر الرز (سنتال / دولار أمريكي)	سعر القطن (رطل / سنت دولار أمريكي)	زيت دوار الشمس (طن متري / دولار أمريكي)	الذرة(بوشل / سنت دولار أمريكي)
٢٠٢٤/١١/٢٥	٥٣٥,٧٥	٢١,٧	١٤,٩٣٥	٧١,٦٦	١,٣١٤,٧٠	٤٢٤,٧٥
٢٠٢٤/١١/٢٦	٥٣٩,٥	٢١,٦٣	١٥,١٢٥	٧٠,٧	١,٣٠٦,٧٠	٤٢٠
٢٠٢٤/١١/٢٧	٥٣٧,٧٥	٢١,٦٢	١٥,١٧	٧٠,٩	١,٣١٩,٠٠	٤١٥,٧٥
٢٠٢٤/١١/٢٨	٥٣٢,٢٤	٢١,٦٢	١٥,١٧	٧٣,٧	١,٣٠٢,٢٠	٤٢٥,٠٢
٢٠٢٤/١١/٢٩	٥٢٧,٠٤	٢١,٦٣	١٥,١٧	٧١,٠٩	١,٣١٧,٠٠	٤١٥,٧٧
التغير المئوي	بالمئة١,٦٣–	٠,٣٢– بالمئة	١,٩٧ بالمئة	٠,٨٠– بالمئة	٠,١٧ بالمئة	٢,١١– بالمئة

١ بوشل قمح=٢٧,٢١٦ كغ. ١ رطل =٠,٤٥٣٦ كغ. ١ سنتال رز أمريكي= ٤٥,٤ كغ.

١ بوشل ذرة= ٢٥,٤٠١٢ ١ طن متري=١٠٨٧ ليتراً

الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٦/ ١ كانون الأول ـ ديسمبر ٢٠٢٤

ماسك يتدخل في بيع «إنفو وورز».. سابقة تهز عالم وسائل التواصل الاجتماعي

تدخلت منصة «إكس» التي يملكها إيلون ماسك في عملية بيع «إنفو وورز» التابعة لأليكس جونز، صاحب نظرية المؤامرة، فيما يُعتقد أنها المرة الأولى التي تتدخل فيها إحدى منصات التواصل الاجتماعي في نزاع قانوني يتعلق بملكية الحسابات.

تم بيع شركة «فري سبِتش سيستمز»، الشركة الأم لموقع «إنفو وورز»، في مزاد مؤخراً لتسديد جزء من المبلغ الضخم الذي يدين به جونز لأسر ضحايا مذبحة «ساندي هوك»، والذي يبلغ نحو ١,٥ مليار دولار بعد إدانته بالتشهير، وقد فازت صحيفة «ذا أونيون» بالعرض، بدعم من بعض الأسر، في مزاد بلغ سبعة أرقام، وهو عرض يطعن به جونز وحلفاؤه في المحكمة.

يشمل البيع موقع «إنفو وورز» الإلكتروني، معدات الاستوديو، متجر المكملات الغذائية عبر الإنترنت، وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي التي يتابعها ملايين المستخدمين.

في نزاعات قانونية سابقة تتعلق بملكية الحسابات، كانت منصات التواصل الاجتماعي تترك الأمر للمحاكم والأطراف المعنية لحله، لكن في هذه الحالة، تدخلت «إكس» معترضة على أن حسابات جونز و«إنفو ورز» على منصتها تكون جزءاً من عملية البيع.

قال جونز في حلقة حديثة من برنامجه «إيلون ماسك، بلا شك، هو بطل»، مشيداً بمالك «إكس» لمساعدته في قضيته.

وهذا الأمر يلفت انتباه الخبراء في قانون وسائل التواصل الاجتماعي، إذا قال توبي باترفيلد، أستاذ قانون وسائل التواصل الاجتماعي في كلية الحقوق بجامعة كولومبيا: «هذه هي المرة الأولى التي أرى فيها منصة تواصل اجتماعي تجادل أمام المحكمة بأنه لا يمكن لأحد نقل ملكية الحسابات خلال نزاع حول من يملك الحساب، لأنهم سيقومون بإيقافه فقط».

في طعن قدم لمحكمة الإفلاس في تكساس، قال محامو «إكس»: إن الشركة لا تعترض على بيع الشركة الأم لموقع «إنفو وورز»، ولكن «تعترض على أي بيع مقترح أو نقل آخر لأي حساب يستخدمه جونز أو إف إس إس على منصة إكس».

وتقول «إكس»: إن شروط الخدمة الخاصة بها توضح أن الحسابات لا يمكن بيعها، وأنها في النهاية مملوكة لـ«إكس»، وعلى الرغم من أن هذا ليس غير عادي بالنسبة لشروط خدمة منصات التواصل الاجتماعي، فإن الشركات التقنية عادة ما تطبق هذه الشروط بهدوء ولا تتدخل في المعارك القضائية العلنية، كما قال إريك غولدمان، أستاذ قانون التكنولوجيا في كلية سانتا كلارا للحقوق.

جدارية بانسكي ترفع قيمة عقار لنحو مليون دولار

يُعرض مبنى في بريستول جنوب غرب إنكلترا للبيع مقابل ما يقرب من مليون دولار في مزاد العام المقبل، والسبب بارتفاع سعر العقار هو وجود جدارية مرسومة عليه للفنان البريطاني الشهير بانسكي.

ورُسمت لوحة «Well Hung Lover» على جدار المبنى في شارع فروغمور في بريستول في عام ٢٠٠٦، وصوَّت سكان المدينة لاحقاً للحفاظ على اللوحة الجدارية.

ومن المقرر أن يُطرح المبنى للبيع بالمزاد من هوليس مورغان، وهي وكالة عقارية ودار مزادات في بريستول.

وفي شهر شباط ٢٠٢٥، ستُتاح للمشترين المحتملين الفرصة لتقديم عطاءات على عقد إيجار لمدة ٢٥٠ عاماً للعقار الجورجي الذي قُدِّر بسعر مبدئي بـ٧٠٠ ألف جنيه إسترليني (نحو ٨٩٠ ألف دولار).

وأوضحت المتطلبات الخاصة بشراء المبنى أن المشتري سيطالب بقبول تعهد مقيد في عقد الإيجار يضمن عدم إمكانية إزالة الجدارية من المبنى.

وفي حين يتعين على المالك المستقبلي التأكد من بقاء لوحة «Well Hung Lover» في مكانها، فإنه ليس عليه أي التزام بالحفاظ عليها.

ورغم أن هوية بانكسي الحقيقية لا تزال لغزاً، فقد تردد على نطاق واسع أن فنان الشارع ربما وُلد في بريستول في السبعينيات.

يُذكر أنه في العام الماضي، فُقدت لوحة جدارية لبانكسي في دوفر، جنوب إنكلترا، تبلغ قيمتها نحو مليون جنيه إسترليني (١,٢ مليون دولار)، إلى الأبد بعد هدم المبنى الذي رُسمت عليه.

الفاو تحذر: تجارة المواد الغذائية تسهم في تفشي البدانة

أصدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) تقريراً حذّر من أن تجارة المواد الغذائية قد تسهم في تفشي مشكلة البدانة في العديد من الدول.

وأكد التقرير الذي نُشر يوم الجمعة، ضرورة تضمين اعتبارات التغذية والصحة في السياسات التجارية، ولاسيما في الدول التي تعاني نقصاً في التنوع الزراعي.

تشير منظمة الفاو إلى أن التجارة تعد عنصراً أساسياً في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز تنوع الأنظمة الغذائية، وخاصة في الدول التي تفتقر إلى القدرة على إنتاج كميات كافية من الطعام. وأوضحت المنظمة أنه «من الضروري أن يتم ربط التجارة بالتغذية بشكل أكبر من أجل تحقيق توازن في السياسات التجارية المتعلقة بالصحة العامة».

بالنسبة للدول التي تواجه تحديات غذائية مثل «الجزر النامية الصغيرة في المحيط الهادي وبعض البلدان في شمال إفريقيا والشرق الأوسط»، التي لا تمتلك الموارد اللازمة لإنتاج الطعام بشكل كاف، فإن التقرير يشير إلى أهمية أن تكون السياسات التجارية متوافقة مع الأهداف الوطنية المتعلقة بالتغذية والصحة.

من جانبه، صرح جورج رابسومانيكيس، أحد معدي التقرير، قائلاً: «يمكن أن تكون التجارة مرتبطة بشكل مباشر بزيادة معدلات البدانة في الدول التي تعتمد على واردات غذائية». وأضاف إن التجارة، رغم أنها تعزز تنوع الغذاء، قد تسهم في خفض أسعار الأطعمة الغنية بالملح والدهون والسكر، وهي المكونات التي قد تزيد من خطر الإصابة بالبدانة.

وأكد أن «ثمة توافقاً على أن الاستهلاك المفرط للأطعمة فائقة المعالجة، التي تحتوي على مستويات عالية من السكر والدهون، قد يكون مرتبطاً بالبدانة».

وأوضح رابسومانيكيس أن البيانات تشير إلى أن «زيادة دخل الدول بنسبة ١٠ بالمئة تؤدي إلى زيادة استيراد الأغذية غير المصنعة بنسبة ٧ بالمئة، في حين يرتفع استيراد الأغذية المصنعة بنسبة ١١ بالمئة». وأوصى في هذا السياق بضرورة الاستعانة بخبراء في التغذية والصحة العامة أثناء المفاوضات التجارية لضمان أن الاتفاقيات التجارية تراعي جوانب الصحة العامة والتغذية بشكل متوازن.

أما بالنسبة لتطورات الوضع الغذائي عالمياً، فقد أظهرت منظمة الفاو أن معدل انتشار نقص التغذية على مستوى العالم انخفض من ١٢,٧ بالمئة في عام ٢٠٠٠ إلى ٩,٢ بالمئة في عام ٢٠٢٢.

في المقابل، شهد معدل البدانة بين البالغين زيادة ملحوظة، حيث ارتفع من ٨,٧ بالمئة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٥,٨ بالمئة في عام ٢٠٢٢.

هذا التقرير يسلط الضوء على التحديات التي تطرأ بسبب السياسات التجارية العالمية، التي قد تؤدي إلى تحسين الوصول إلى الغذاء ولكن مع عواقب صحية غير متوقعة، ما يتطلب تبني استراتيجيات تجارية صحية تسهم في محاربة البدانة.

بوح الاقتصاد

«الجهاز المالي».. و تصويب الرقابة

■ هني الحمدان

طبيعي عندما تكون جهود الجهاز المركزي للرقابة المالية أكثر عمقاً وكفاءة في مواجهة ومكافحة قضايا الفساد والحد من انتشارها، وبكل احترافية عالية ونزاهة وتطبيق للأسس الناظمة، سينعكس ذلك إيجاباً على مخرجاتها في حماية المال العام، واستعادة الحقوق الحكومية التي تشوبها أحياناً شوائب الفساد والإهمال!

للجهاز المالي دور مهم وفعال في مكافحة كل أنواع الاعوجاج في ميزانيات وصرفيات كل الدوائر والمؤسسات العامة، قوة مستمدة من القانون الناظم لتحييد أموال الدولة قدر الإمكان بعيداً عن أيدي العابثين والمتلاعبين، وتوجيهها لأهداف محددة جاءت من أجلها، على أن تكشف كل المؤسسات والإدارات أوراقها وتقاريرها بهدف منع التلاعبات والتجاوزات في صرفيات الأموال، والطلب إلى تقديم أي متجاوز للعدالة بغض النظر عن المكانة «مدير مدعوم» أو «مسؤول ما»، وذلك للجم أي اعوجاجات وتصحيحها..هكذا يجب وهكذا هو الدور المنوط به.!

وهنا السؤال: هل ما كشفه الجهاز المالي من تجاوزات وانحرافات مالية كبير جداً...؟ أم مازال الجهاز لحد الآن يعمل وفق مبدأ «الحبية» وغض البصر عن بعض المسائل والسكوت عن بعضها الآخر..؟! بمعنى أكثر وضوحاً..هل يمارس عليه نوع ما من الضغوط تكبله وتمنعه من أن يشير للأخطاء والتجاوزات بوقتها مثلاً..؟!

وإذا كان يعمل بكل جدية، وهنا لسنا «بوارد التشكيك» وبعيداً عن أي ضغوطات وتحت أي من التسميات.. فلماذا نسمع ونفاجأ بين الحين والآخر بطبخة فساد «بايتة» بجهة ما أو بوزارة ما..؟

من هنا جاءت أهمية توجيه رئيس الحكومة لأعضاء المجلس الأعلى للرقابة المالية أهمية العمل الرقابي والتفتيشي من منطلق الحرص على الالتزام بحسن إدارة المال العام وكفاءة إنفاقه ووضع حد لأي تجاوزات مقصودة أو غير مقصودة قد تحدث، وهذا يحتم على الجهاز المالي مسؤوليات كبيرة تفرض استخدام كامل الإمكانيات الممنوحة ليقوم بدوره بالشكل الأمثل في ضبط المالية العامة وضبط السلوك المالي لمؤسسات وأجهزة الدولة وطريقة الإنفاق، وتصويب الرقابة على كفاءة الإنفاق وجودته وأولويته، وتنفيذ المهام والمسؤوليات من أجل ضمان عدم استغلال الظروف الاستثنائية لتمرير أي سلوكيات أو انحرافات تترافق بفساد أو بشبهات فساد تضر بالمال العام.

المأمول اليوم أن يمارس الجهاز المالي دوره وبدقة عالية، يستخدم كل صلاحياته وسلطته لكشف أي تلاعبات مالية وما أكثرها، ويشير للتجاوزات أينما كانت ورأس من ستطول.. تمويه بعض المسائل والتغاضي عن تجاوز أو تقصير لم يعد مبرراً.. وهذا مطلب عام.

دول كثيرة كانت تعاني من وخم الفساد، لكن استطاعت مكافحته ونجحت عبر نشر ثقافة النزاهة التي نحتاجها، ولتحقيق متطلبات النزاهة، وتحويلها إلى ثقافة عامة تحكم المجتمع وهو أمر لا يمكن الوصول له إلا من خلال جهود الرقابة المالية وغيرها من الجهات المعنية بالرقابة والمحاسبة في مكافحة الفساد أولاً، ثم تعزيز الحوكمة، وتصحيح علاقة المسؤولين والموظفين بجهات عملهم ومسؤولياتهم وحدود صلاحياتهم، ونشر ثقافة النزاهة في المجتمع، ومنظومة التعليم وبما يسهم في بناء جيل جديد يؤمن بضرورتها في التعاملات المالية والإدارية والعلاقات الإنسانية.

ظهور قضايا فساد في جهات حكومية بأشكال وألوان متنوعة يزيد من تحديات نشر ثقافة النزاهة، كما أنه يطرح تساؤلاً حول قدرة الفساد على التغلغل العمودي والأفقي، وبما يسهم في خلق شبكة منظمة قادرة على تجاوز حدود منظومة العمل الرئيسة إلى منظومات أخرى، تحقيقاً لأهدافها الخاصة المتعارضة مع الأنظمة والقوانين. عدوى الفساد من معوقات النزاهة، ويفترض ألا تحدث مع وجود الأنظمة الشفافة، والرقابة المشددة الواجب تطبيقها، والحزم والمساءلة والبحث الدقيق، الذي يفترض أن يعطي صك النزاهة المطلوبة لتحمل المسؤوليات الجسام.

نشر ثقافة النزاهة هو الهدف الواجب الوصول إليه، وبما يحد من عمليات الفساد، وهو هدف يحتاج إلى كثير من العمل الإستراتيجي بدءاً من التعليم بمراحله المختلفة، مروراً بالمجتمع الذي يقع عليه العبء الأكبر في نبذ الفاسدين لا الاحتفاء بهم، والإبلاغ عنهم وعن المخالفات بأنواعها، إضافة إلى الإعلام بوسائله الحديثة والتقليدية، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. توحيد الجهود لمحاربة الفساد ونبذ الفاسدين هو القاعدة التي تنطلق منها ثقافة النزاهة، فهل سنعمل وفق هذه القواعد..؟!!